النسب إلى المفردات (الثنائيات نموذجًا)

إعداد
الدكتور/ جمال عبد الحميد عبد العظيم حسن
الأستاذ المساعد في جامعة المدينة العالمية

الملخص:

لقد تناولت هذه الدراسة: كيفية النسب إلى المفردات ثنائية الوضع، من الناحية الصرفية واللغوية، ومشكلة البحث تمثلت في دراسة: التغييرات التي تطرأ على بنية الاسم المنسوب ثنائي الوضع؛ لأن إلحاق الياء المشدَّدة المكسور ما قبلها إلى الأسماء ينشأ عنه تغير صوتي، وبناء غير متآلف أحيانًا، ويعالج البحث التخلص من مسببات هذا الاضطراب بطرق مختلفة، تتوقَّف على طبيعة الحروف التي تسبق ياء النسب.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة النسب إلى المفردات ثنائية الوضع، من الناحية الصرفية واللغوية، حيث تكمن أهمية هذا البحث في إضافة بحث من بحوث اللغة المتصلة بعلم الصرف؛ للتعرف على المزيد من أسرار بنية الكلمة وأوزانها، وأغراض النسب إلى الكلمات؛ أملًا مني أن ينال هذا البحث بذلك مكانة مرموقة، ومنزلة رفيعة بين بحوث اللغة والصرف.

وفي الغالب اتبع الباحثون في مثل هذه الدراسات المنهجين الوصفي والتحليلي، وأظهرت نتائج الدراسة أن التصغير والنسب يفيدان الإيجاز في الكلام، ويحدث للكلمة عند النسب تغيير عن أصل وضعها لغرض غير دلالي كالحذف والزيادة والإبدال، وكذلك تغييرات: لفظية، ومعنوية، وحكمية، وأن مصطلح كلمة "صرْف"، لم يُستعمل إلا بداية من القرن الخامس في عنوان كتاب لعبد القاهر الجرجاني عنوانه: «المفتاح في الصَّرف»، وقد اتَّخذه مرادفًا لمصطلح "التَّصريف".

الكلمات المفتاحية: النسب، المفردات ثنائية الوضع، كيفية النسب.

بســـم الله الرحمن الرحيم

المقدمات المنهجية

المقدمة:

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجًا، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه؛ سيدنا مُحَمَّد، البشير النذير، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين.

أمَّا بعـدُ: فالنحو والصرف عِلمان لا يفترقان، وإذا كان علم النحو يبحث في أحوال الكلمة المتنقلة في قواعد النحو العربي، ويدرس الجملة والتغيير الذي يحدث على بنية الكلمة لغرض لفظي أو غرض معنوي؛ فإن علم الصرف يبحث في كيفية صياغة الأبنية العربية، والتي يجب الاهتمام بها؛ لأنه ضروري لدراسة اللغة العربية وآدابها؛ للتعرف على أصول الكلمات من حيث بنيتها، والزيادات الطارئة عليها، أو الحروف المحذوفة منها، أو الكلمات التي حصل فيها إعلال أو إبدال. وقد وضَّح العلماء على مدى العصور السابقة أهمية هذا العلم حتى وصل إلينا على ما هو عليه الآن.

والصَّرف –عند النُّحاة العرب القدامى، وقد سمَّاه أغلبهم "التَّصريف"– هو العلم الذي يدرس أحوال بنية الكلمة دون اعتبار وظيفتها في الجملة. ويشمل ذلك ثلاثة أنواع من التَّغيير:

الأوَّل: هو الذي يطرأ عليها لإفادة معانٍ محدَّدة كالتَّثنية، والجمع، والتَّصغير، والنسب، والتَّكسير، وبناء الفعل للمجهول.

والثَّاني: هو تغيير الكلمة عن أصل وضعها لغرض غير دلالي؛ كالحذف، والزّيادة، والإبدال، والقلب، والنَّقل نحو تغيير: "قَوَلَ" إلى "قال"، و"مَعْيُوش" إلى "مَعِيش".

والثالث: هو أخذ المشتقَّات السبعة عشر من المصدر، وهي الفعل المجرَّد في مختلف صيغه: ماضيًا أو مضارعًا أو أمرًا، ومنه تشتق المزيدات أفعالًا ومصادر.

وقد ألحق النُّحاة بالمشتقَّات النسبة والتَّصغير والتَّرخيم. وأدخل أبو حيَّان الأندلسيُّ

(ت٧٤٥هـ) في كتابه «ارتشاف الضرب» الأصوات في قسم الصَّرف.

وتذكر الروايات أنَّ أوَّل من وضع علم التَّصريف هو: معاذ الهرّاء الكوفي (ت١٧٨هـ)؛ لكنَّ أوَّل من أفرد له كتابًا أثبته في عنوانه هو: أبو عثمان المازني (ت٢٤٧هـ) صاحب كتاب «التَّصريف». ولم يُستعمل مصطلح "صرْف" إلا بداية من القرن الخامس في عنوان كتاب لعبد القاهر الجرجاني عنوانه: «المفتاح في الصَّرف»، وقد اتَّخذه مرادفًا لمصطلح "التَّصريف".

وفي الختام: أدعو الله أن يكون هذا العمل لبنة أساسيَّة في دراسة كيفية النسب إلى المفردات.

إشكالية البحث:

مشكلة البحث تمثلت في دراسة: التغييرات التي تطرأ على بنية الاسم المنسوب ثنائي الوضع؛ لأن إلحاق الياء المشدَّدة المكسور ما قبلها إلى الأسماء ينشأ عنه تغير صوتي، وبناء غير متآلف أحيانًا، ويعالج البحث التخلص من مسببات هذا الاضطراب بطرق مختلفة، تتوقَّف على طبيعة الحروف التي تسبق ياء النسب.

أسئلة البحث:

تحاول هذه الدراسة أن تجيب على الأسئلة التالية:

س/ عرف النسب لغةً واصطلاحًا.

س/ ما أغراض النسب؟

س/ كيف تنسب إلى ما كان أصله على حرفين؟

س/ ما تغييرات النسب إلى ما سمي به من الثنائي وضعًا؟

أهداف البحث:

هناك مجموعة من الأهداف؛ ومن أهمها:

١- التعرف على النسب وأغراضه.

٢- كيفية النسب إلى ما كان أصل وضعه على حرفين.

٣- معرفة تغييرات النسب إلى ما سمي به من الثنائي وضعًا.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا الموضوع، وسبب اختياره في الآتي:

١- التعريف بباب النسب، وأهمية في علم الصرف.

٢- بيان الأغراض اللغوية والصرفية من النسب.

٣- كيفية النسب إلى المفردات.

٤- تطبيق القواعد الصرفية على الكلمات عند النسب، وملاحظة التغييرات التي تطرأ على الكلمة المنسوب إليها.

٥- بيان الفرق بين علم النحو وعلم الصرف.

مصطلحات البحث:

- **الثنائيات:** ثُنائي: اسم، والثُّنَائيُّ من الأشياء: ما كان ذا شِقَّين، ولَفْظ ثُنائِي: لَفْظٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ حَرْفَيْنِ(١).

ـ **أُنْمُوذَج:** جذرها اللغوي: أن م و ذ ج، مثال: عرض التاجر أُنْمُوذجًا للسلعة التي يبيعها. ورفض البعض هذا اللفظ وسبب ذلك أنها لم ترد عن العرب الفصحاء. والمعنى: مثال الشيء، والصواب: عرض التاجر نَمُوذَجًا للسلعة التي يبيعها. وذلك أفصح، وعرض التاجر أُنْمُوذجًا للسلعة التي يبيعها. فذلك صحيح، وما زال العلماء قديمًا وحديثًا يستعملون الأنموذج، وقد أطلق الزمخشري -وهو من أئمة اللغة- هذا الاسم على أحد كتبه فسمَّاه «الأُنْمُوذج»، ولذا فقد صححته المعاجم(٢).

ـ **نَمُوذَج:** بمعنى: مثال الشيء، أو ما يتَّخذ مثالًا يحتذى به. وهو وصف، أو نهج، أو

(١) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المؤلفون: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، **المعجم الوسيط**، (نشر: دار الدعوة، ١٩٧٩)، مادة: ثنى، ج١، ص١٠١.

(١) سليم، عبد الفتاح، **اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه**، (نشر: دار المعارف، ط١، ١٩٨٩)، مادة: نمذج،ج١، ص٢٥٠.

قياس، يُستعان به في إيضاح ما لا يمكن مشاهدته مباشرة[١].

الدراسات السابقة:

من خلال النظر في المكتبات العربية الخاصة والعامة -إلى جانب المجلات والبحوث العلمية- لم يجد الباحث أي دراسة تتعلق بكيفية النسب إلى المفردات ثنائية الوضع؛ أمَّا الأبحاث اللغوية في الدراسات الصرفية فمتعددة؛ ومن هذه الأبحاث:

١- **النسب إلى الأسماء المنتهية بحركة مدية**، د/مُحَمَّد أمين الروابدة، ود/سيف الدين الفقراء، جامعة مؤتة، الأردن:

يهدف هذا البحث إلى بيان أثر تغيّر المقطع الصوتي في بناء الكلمة المنتهية بصوت مدٍّ عند النسب إليها، وتحليل ذلك في ضوء علم الأصوات الحديث، ولا يرمي إلى رصد هذه الظاهرة الصرفية كما جاءت في كتب النحو والصرف، فتلك مسألة أتى عليها القدامى والمحدثون بما لا يحتاج إلى مزيد، وعلماء اللغة المحدثين أمثال: عبد الصبور شاهين, أو الطيب البكوّش، أو غالب المطلبي، أو سعيد شواهنة أو غيرهم -لم ينظروا إلى التغييرات الصوتية في بنية الاسم المنسوب المنتهي بحركة مدّيّة نظرتهم إلى الأبواب الصرفية الأخرى، فجاء هذا البحث لرجع النظر في هذه المسألة, ودراستها دراسة صوتية تفسر التغييرات الطارئة على بنية الاسم المنسوب المنتهي بحركة مدية.

٢- **الأبنية الصرفية ودلالاتها في شعر عامر بن الطفيل**, هدى جنهويتشي، دار البشير، ط١، ١٩٩٥م:

يهدف هذا البحث إلى الاهتمام بضبط الأبنية الصرفية للكلمات العربية ودلالاتها، وبيان سهولتها، وقلة الغريب في الكلمات العربية في شعر عامر إذا ما قورنت ببقية أشعار العصر

(٢) عمر، أحمد مختار عبد الحميد، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، (نشر: عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٨)، مادة: نمذج، ج٣، ص٢٢٨٤.

الجاهلي. ويهدف البحث كذلك إلى إبراز الصور الكثيرة والمتنوعة من الأبنية الصرفية في ديوان عامر، مما يجعل لغة هذا الشاعر لغة متميزة وذات فائدة.

وتناول البحث دراسة أبنية الأفعال ودلالاتها، وأبنية الأسماء (المجردة والمزيدة) ودلالاتها، وأبنية المصادر، والمشتقات، والجموع، وأبنية المؤنث وعلاماته.

ومن خلال عرض ما سبق من دراسات يتبين أن دراستي تختلف عنهما؛ حيث إن هذا البحث يتناول دراسة كيفية النسب إلى المفردات، وكانت (الثنائيات) التي تأتي على حرفين نموذجًا لهذه الدراسة؛ أما الدراسة الأولى فقد تناولت: بيان أثر تغيّر المقطع الصوتي في بناء الكلمة المنتهية بصوت مدٍّ عند النسب إليها، والدراسة الثانية قد تناولت: الاهتمام بضبط الأبنية الصرفية للكلمات العربية ودلالاتها.

أمَّا عن أوجه الاتفاق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة فالجميع يتناول الدراسة الصرفية؛ ولكن لكل دراسة أهدافًا مختلفة تميزها عن غيرها.

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث على منهجين أساسيين هما: المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي التطبيقي، اللذان يعتمدان على وصف الظاهرة ورصدها وتتبعها في الشواهد الصرفية، وهذان المنهجان من المناهج القديمة والحديثة التي يدخل تحت لوائها الكثير من المناهج العلمية والأدبية، فهي تعتمد على تحليل المعلومات، والخصائص التي تتصل بدراسة ما، ثم يتم تنظيم تلك المعلومات التي تم تحليلها بشكل منظم ومرتب في البحث.

إجراءات وحدود الدراسة:

قام الباحث بجمع ما تيسر له من الشواهد الصرفية الواردة عن كيفية النسب إلى المفردات الثنائية الوضع، والنسب إلى ما كان على حرفين مما ذهب منه موضع الفاء، والنسب إلى ما ذهب منه موضع العين، والنسب إلى ما ذهب منه موضع اللام، في كتب اللغة والصرف.

محتوى البحث:

اقتضت طبيعة هذه الدراسة خطة بحث تكونت من: **مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث:**

وتشتمل **المقدمة** على: إشكالية الدراسة، أهمية الموضوع وسبب اختياره، أهداف الدراسة، أسئلة الدراسة، منهج البحث، خطة البحث.

ثم **التمهيد** ويشمل: مفهموم النسب لغةً واصطلاحًا، وأغراض النسب، وأقسام الاسم في النسب.

ثم **المباحث الأربعة؛ وهي كالتالي:**

المبحث الأول: النسب إلى ثنائي الوضع؛ وفيه مطلبان:

١- المطلب الأول: النسب إلى صحيح الآخر.

٢- المطلب الثاني: النسب إلى معتل الآخر.

المبحث الثاني: النسب إلى ما كان على حرفين مما ذهب منه موضع الفاء.

المبحث الثالث: النسب إلى ما ذهب منه موضع العين.

المبحث الرابع: النسب إلى ما ذهب منه موضع اللام؛ وفيه مطلبان:

١- المطلب الأول: ما يجوز فيه الأمران (رد اللام، وعدم الرد عند النسب).

٢- المطلب الثاني: ما ترد فيه اللام.

ثم **الخاتمة؛** واشتملت على:

١- ثبت المصادر والمراجع.

٢- فهرس المحتويات.

وأسأل الله التوفيق ... والسداد.

تمهيـــــــــد

أولًا: مفهوم النسب لغة واصطلاحًا:

النسب في اللغة:

يقول ابن فارس في مقاييس اللغة: "النون والسين والباء كلمة واحدة قياسها: اتصال شيء بشيء، ومنه النسب، وسمي كذلك لاتصاله وللاتصال به؛ تقول: نسَبت أنسِب، وهو نسيب فلان، ومنه النسيب في الشعر إلى المرأة كأنه ذِكْرٌ يتصل بها، ولا يكون إلا في النساء؛ تقول منه: نسبت أنسب، والنسيب: الطريق المستقيم لاتصال بعضه من بعض"(١).

النسب في الاصطلاح:

تراوح التعبير عن معنى النسب بين مصطلحين هما: النسب والإضافة، وسمَّى سيبويه باب النسب: باب الإضافة، قال سيبويه: «اعلم أنك إذا أضفت رجلًا إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياءي الإضافة»(٢)، وإلى مثل ذلك فعل المبرّد(٣)، وقال ابن يعيش: «اعلم أن النسبة التي يقصدها النحويون ويسميها سيبويه: الإضافة، هو ما ينسب إلى قبيلة، أو بلد، أو صنعة، أو غير ذلك ... وذلك أن يزاد في آخر الاسم المنسوب إليه ياء مشدَّدة، ويكسر ما قبل الياء فيما قلت حروفه، أو كثُرت»(٤)، وسمَّاها الرضي «باب النسب»(٥)، وهو المصطلح الأكثر شيوعًا عند القدامى والمحدثين.

وقد عرف ابن السراج النسب بقوله: "وهو أن يضيف الاسم إلى رجل أو بلد أو حي

(١) ابن فارس، أحمد بن فارس، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، (نشر: دار الفكر، ١٩٧٩)، مادة: نسب، ج٥، ص٤٢٣.

(٢) سيبويه، عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، (بيروت: دار الجيل، ط ١ ،١٩٩١)، ج٣، ص٣٣٥.

(٣) المبرد، مُحَمَّد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، (بيروت: عالم الكتب)، ج٣، ص١٣٣.

(٤) ابن يعيش، يعيش بن علي، **شرح المفصل**، (بيروت: عالم الكتب)،ج٥، ص١٤١.

(٥) الأستراباذي، رضي الدين، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: مُحَمَّد نور الحسن، ومُحَمَّد الزفزاف، ومُحَمَّد محي عبد الحميد، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢)، ج٢، ص٤.

أو قبيلة، ويكون جميع ما ينسب إليه على لفظ الواحد المذكر، فإن نسبت شيئًا من الأسماء إلى واحد من هذه زدت في آخره ياءين؛ الأولى منهما ساكنة مدغمة في الأخرى، وكسرت لها ما قبلها"[(١)].

والسبب في تشديد الياء هو أن النسبة تصير لازمة للمنسوب، فصارت هذه الإضافة أشد مبالغة من سائر الإضافات، فشددوا ياء هذا، ليدلوا على هذا المعنى[(٢)].

ويحدث في النسب ثلاثة تغييرات:

الأول: لفظي: وهو ثلاثة أشياء: إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب إليه وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إليها.

والثاني: معنوي: وهو صيرورته اسمًا لما لم يكن له.

والثالث: حكمي: وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمر والظاهر باطراد[(٣)].

ثانيًا: الغرض من النسب:

يقول بعض علماء التصريف: الغرض من النسب أن تجعل المنسوب من آل المنسوب إليه أو من أهل البلدة أو الصنعة، أو من تلك القبيلة أو البلدة كقولك: هاشمي وقرشي ودمشقي. وقاعدته: أن يكسر آخرهُ وتلحقهُ الياء بدون تغيير[(٤)].

ويمكن أن يقال: إن الغرض من النسب هو إفادة مطلق ارتباط بين المنسوب إليه والموصوف بلفظ النسبة. ولعل ذلك ما حدا بسيبويه إلى أن يطلق على باب النسب باب

(١) ابن السَّراج، مُحَمَّد علي، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (بيروت: مؤسسة الرسالة)، ج٣، ص٦٣.

(٢) ابن الوراق، مُحَمَّد بن عبد الله، **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم مُحَمَّد الدرويش، (الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٩٩٩)، ص٥٢٩.

(٣) المرادي، ابن أم قاسم، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، (نشر: دار الفكر العربي ط١، ٢٠٠٨)، ج٣، ص١٤٤٣.

(٤) ابن السَّراج، مُحَمَّد علي، **اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب: النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل**، (دمشق: دار الفكر، ط١، ١٩٨٣)، ص١٢٤.

الإضافة؛ وذلك لأنَّ الإضافة قد تكون لأدنى ملابسة كما في قول العرب: كوكب الخرقاء، بإضافة الكوكب إلى المرأة الخرقاء؛ وهي التي لا تُحسن تدبر أمورها فتكسل طوال يومها ثم تجتهد في العمل عند طلوع ذلك الكوكب، يقول سيبويه: "هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة، اعلم أنَّك إذا أضفت رجلًا إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياءي الإضافة، فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله، ألحقت ياءي الإضافة؛ وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد، أو إلى حيٍّ أو قبيلةٍ"(١).

ثالثًا: أقسام الأسماء في النسب:

وهذه الأسماء تنقسم في النسب على خمسة أقسام:

الأول: اسم نسب إليه فسلم بناؤه ولم تغير فيه حركة ولا حرف ولا حذف منه شيء.

الثاني: اسم غير من بنائه حركة فجعل المكسور منه مفتوحًا.

الثالث: اسم قلب فيه الحرف الذي قبل ياءي النسب وأبدل.

الرابع: اسم حذف منه.

الخامس: اسم محذوف قبل النسب. فمنها ما يرد إلى أصله، ومنها ما يترك على حذفه(٢).

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٣٣٥.

(٢) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج٣، ص: ٦٣، ٦٤.

مباحث البحث

المبحث الأول: النَّسَبُ إلى ثنائي الوَضْع

المطلب الأول: النسب إلى صحيح الآخر:

الثنائي الوضع: هو ما كان على حرفين في أصل وضعه، وقد جاء في اللغة العربية كثير من الكلمات الثنائية الوضع -أي: التي وضعت على حرفين- مثل حرف الاستفهام "**هل**" وحرف الاستفهام "**كم**"، واسم الاستفهام "**مَنْ**"، وحرف الجزم "**لم**"، وهذه الألفاظ قد يحتاج المتكلم أن ينسب إليها كما لو قيل: أسئلة كمية؛ أي: مصدرة بـ"كم"، أو أهلية، أي: مصدرة بـ"هل"، وكذلك إذا سَمَّيت رجلًا: (كم) وصار اسم قبيلة، وأردت أن تنسب إليه، ففي هذه الحالة فهو ثنائي الوضع صحيح الآخر؛ فإذا نسب إِلَى الثنائي وضعا، فَإِن كَانَ آخِره حرف صَحِيح جاز تضعيفه، وعدم تضعيفه؛ فيقال في "كم": "كَمِي" و"كَمّي"[(١)].

ومن هذه الألفاظ الثنائية الصحيحة الآخر ما يلي:

١- **كم**: قَالَ اللَّيْث: كم: حرف مَسْأَلَة عَن عدد أَو خبر، وَتَكون خَبرًا بِمَعْنى رب. فَإِن عني بهَا رب جرتْ مَا بعْدهَا، وَإِن عني بهَا رُبمَا رفعت، وَإِن تبعها فعل رَافع مَا بعْدهَا انتصبت. قَالَ: وَيُقَال: إِنَّهَا فِي الأَصْل من تأليف كَاف التَّشْبِيه ضمت إِلَى مَا، ثمَّ قصرت مَا فأسكنت الْمِيم. فَإِذا عنيت بكم غير الْمَسْأَلَة عَن الْعدَد قلت: كم هَذَا الشَّيْء الَّذِي مَعَك؟ فَهُوَ مجيبك كَذَا وَكَذَا، وَقَالَ الْفراء: كم وكأين لُغَتَانِ، ويصحبهما من، فَإِذا ألقيت من كَانَ فِي الِاسْم النكرَة وَالنّصب والخفض. من ذَلِك قَول الْعَرَب: كم رجل كريم قد رَأَيْت، وَكم جَيْشًا جرار قد هزمت. فهذان وَجْهَان: ينصبان ويخفضان، وَالْفِعْل فِي الْمَعْنى وَاقع، وقال ابن

(١) ابن مالك الطائي، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، (نشر: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١)، ج١، ص١٩٥٦. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (مصر: المكتبة التوفيقية)، ج٣، ص٤٠٣.

فارس: "الْكَافُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى غِشَاءٍ وَغِطَاءٍ. مِنْ ذَلِكَ الْكُمَّةُ، وَهِيَ الْقَلَنْسُوَةُ، وَيُقَالُ مِنْهَا: تَكَمَّمَ الرَّجُلُ، وَتَكَمْكَمَ، وَالْكُمُّ: كُمُّ الْقَمِيصِ، يُقَالُ مِنْهُ: كَمَمْتُهُ، أَيْ جَعَلْتُ لَهُ كُمَّيْنِ. وَالْكِمُّ: وِعَاءُ الطَّلْعِ، وَالْجَمْعُ الْأَكْمَامُ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَأَكِمَّةٌ وَأَكَامِيمُ. وَيُقَالُ: كَمَّ الْفَسِيل، إِذَا أَشْفَقَ عَلَيْهِ فَسُتِرَ حَتَّى يَقْوَى. وَالْأَكَامِيمُ: أَغْطِيَةُ النَّوْرِ. وَمِنَ الْبَابِ: الْكَمْكَامُ: الْمُجْتَمِعُ الْخَلْقِ"(١).

٢- **هل**: الْهَاءُ وَاللَّامُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى رَفْعِ صَوْتٍ، ثُمَّ يُتَوَسَّعُ فِيهِ فَيُسَمَّى الشَّيْءُ الَّذِي يُصَوَّتُ عِنْدَهُ بِبَعْضِ أَلْفَاظِ الْهَاءِ وَاللَّامِ. ثُمَّ يُشَبَّهُ بِهَذَا الْمُسَمَّى غَيْرُهُ فَيُسَمَّى بِهِ، والْأَصْلُ قَوْلُهُمْ: أَهَلَّ بِالْحَجِّ: رَفَعَ صَوْتَهُ بِالتَّلْبِيَةِ، وَاسْتَهَلَّ الصَّبِيُّ صَارِخًا: صَوَّتَ عِنْدَ وِلَادِهِ. وقال المرادي: "حرف استفهام تدخل على الأسماء والأفعال لطلب التصديق الموجب، لا غير، نحو: هل قام زيد؟ وهل زيد قائم؟ فتساوي الهمزة في ذلك، وتنفرد الهمزة بأنها ترد لطلب التصور، نحو: أزيد في الدار أم عمرو؟ ولذلك انفردت بمعادلة أم المتصلة؛ لأنها يطلب بها تعيين أحد الأمرين، وهل لا يطلب بها ذلك"(٢).

٣- **لم**: اللَّامُ وَالْمِيمُ أَصْلُهُ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى اجْتِمَاعٍ وَمُقَارَبَةٍ وَمُضَامَّةٍ. يُقَالُ: لَمَمْتُ شَعَثَهُ، إِذَا ضَمَمْتَ مَا كَانَ مِنْ حَالِهِ مُتَشَعِّثًا مُنْتَشِرًا. وَيُقَالُ: صَخْرَةٌ مُلَمْلَمَة، أَيْ صُلْبَةٌ مُسْتَدِيرَةٌ، وَمَلْمُومَةٌ أَيْضًا، وحرف نفي، له ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون جازمًا، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾(٣). وهذا القسم هو المشهور.

والثاني: أن يكون ملغى، لا عمل له، فيرتفع الفعل المضارع بعده؛ كقول الشاعر:

---

(١) الأزهري، مُحَمَّد بن أحمد ،تهذيب اللغة، تحقيق: مُحَمَّد عوض مرعب (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ١، ٢٠٠١م)، مادة: كم، ج٩، ص٣٤٢، ٣٤٣ ؛ابن فارس، مقاييس اللغة، ج٥، ص ١٢٢.

(٢) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ج٦، ص ١١ ؛ المرادي ،ابن أم قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق د/فخر الدين قباوة – والأستاذ مُحَمَّد نديم فاضل، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م)، ص ٣٤١.

(٣) سورة الإخلاص: ٣.

لولا فَوارِسُ مِنْ نُعْمٍ وأسْرتِهِمْ يَوْمَ الصُّلَيْفاءِ لَمْ يُوفونَ بالجَارِ[(١)]

وصرح ابن مالك في أول «شرح التسهيل» بأن الرفع بعد «لم» لغة قوم من العرب، وذكر بعض النحويين أن ذلك ضرورة[(٢)].

٤- **إن**: حرف، له قسمان:

الأول: أن يكون حرف توكيد، ينصب الاسم ويرفع الخبر. نحو: إن زيدًا ذاهب. خلافًا للكوفيين، في قولهم: إنها لم تعمل في الخبر شيئًا، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها. وأجاز بعض الكوفيين نصب الاسم والخبر معًا، بإن وأخواتها، وأجازه الفراء في ليت خاصة. ونقل ابن أصبغ عنه أنه أجاز في لعل أيضًا. قال ابن عصفور: وممن ذهب إلى جواز ذلك -في إن وأخواتها- ابن سلام في «طبقات الشعراء». وزعم أنها لغة رؤية وقومه. وقال ابن السيد: نصب خبر إن وأخواتها لغة قوم من العرب. وإلى ذلك ذهب ابن الطراوة. والجمهور على أن ذلك لا يجوز، وأوله المانعون على أنه حال، والخبر محذوف، أي: تلقاهم أسدًا. أو خبر كان محذوفة، أي: كانوا أسدًا. ومن أحكام إن أنها قد تخفف، كما تقدم في باب الثنائي؛ خلافًا للكوفيين، فإن المخففة عندهم نافية، وهي حرف ثنائي[(٣)].

٥- **عن**: لفظ مشترك؛ تكون اسمًا وحرفًا، فتكون اسمًا، إذا دخل عليها حرف الجر، ولا تجر بغير من. وهي حينئذ اسم بمعنى: جانب؛ قال الشاعر:

فَقُلْتُ للرَّكْبِ لَمَّا أن عَلا بِهِمُ مِنْ عَنْ يمينِ الحُبَيَّا نظرةٌ قَبْلُ[(٤)]

---

(١) البيت من البسيط، وهو غير منسوب، ينظر: الفيروزآبادي، مُحَمَّد بن يعقوب، **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، تحقيق: مُحَمَّد علي النجار، (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي)، ج٤، ص٤٤٢.

(٢) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ج٥، ص١٩٧؛ المرادي، **الجنى الداني**، ص٢٦٦.

(٣) المرادي، **الجنى الداني**، ص: ٣٩٣، ٣٩٤.

(٤) البيت من البسيط، وهو غير منسوب. ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق د. أحمد مُحَمَّد الخراط، (دمشق: دار القلم)، ج٧، ص٥٨٧.

وندر جرها بـ«على»، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن «عَنْ» إذا دخل عليها «من» باقية على حرفيتها. وزعموا أن من تدخل على حروف الجر كلها، سوى مذ واللام والباء وفي[١].

٦- **قد**: لفظ مشترك؛ يكون اسمًا وحرفًا، فأما قد الاسمية فلها معنيان:

الأول: أن تكون بمعنى حسب؛ تقول: قدني، بمعنى: حسبي، والياء المتصلة بها مجرورة الموضع بالإضافة، ويجوز فيها إثبات نون الوقاية، وحذفها، والياء في الحالين في موضع جر. هذا مذهب سيبويه[٢]، وأكثر البصريين.

الثاني: أن تكون اسم فعل بمعنى كفى، ويلزمها نون الوقاية، مع ياء المتكلم، كما تلزم مع سائر أسماء الأفعال، والياء المتصلة بها في موضع نصب، وهذا القسم نقله الكوفيون عن العرب[٣].

٧- **بل**: قَالَ المبرد: بل حُكمها الِاسْتِدْرَاك، أَيْنَمَا وَقعت، فِي جَحْد أَو إِيجَاب. قَالَ: وبلى تكون إِيجَابًا للنَّفْي لَا غير. وقيل: بل تَأْتِي بمعنيين: تكون إضرابًا عَن الأول، وإيجابًا للثَّانِي؛ كَقَوْلِك: لَهُ عِنْدِي دِينَار، لَا بل دِينَارَانِ. وَالْمعْنَى الآخر: أَنَّهَا تُوجب مَا قبلهَا وتُوجب مَا بعْدهَا، وَهَذَا يُسمَّى: الِاسْتِدْرَاك؛ لِأَنَّهُ أَرَادَهُ فنَسيه ثمَّ اسْتدركه، قَالَ الْفراء: والعربُ تَقول: بَلْ وَالله لَا آتِيك، وبَل وَالله لَا آتِيك، يجْعَلُونَ اللَّام فِيهَا نُونًا، وَقَالَ: هِيَ لُغَة بني سعد ولُغة كَلْب[٤].

٨- **لن**: حرف نفي، ينصب الفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال. ولا يلزم أن يكون نفيها مؤبدًا، خلافًا للزمخشري. ذكر ذلك في أنموذجه. وقال في غيره: لن لتأكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل. قال ابن عصفور: وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها؛ بل قد يكون

(١) المرادي، **الجنى الداني**، ص: ٢٤٢، ٢٤٣.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ج٢ ص٣٧١.

(٣) المرادي، **الجنى الداني**، ص٢٥٣.

(٤) الأزهري، **تهذيب اللغة**، ج١٥، ص٢٨٣.

النفي بـ(لا) آكد من النفي بـ(لن)؛ لأن المنفي بـ(لا) قد يكون جوابًا للقسم، والمنفي بـ(لن) لا يكون جوابًا له[1].

٩- **مَنْ**: تَكُونُ اسْمًا، وَتَكُونُ جَحْدًا، وَتَكُونُ اسْتِفْهَامًا، وَتَكُونُ شرْطًا، وَتَكُونُ مَعْرِفَةً، وَتَكُونُ نَكِرَةً، وَتَكُونُ لِلْوَاحِدِ وَالِاثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ، وَتَكُونُ خُصُوصًا، وَتَكُونُ للإِنْسِ وَالْمَلَائِكَةِ والجِنِّ، وَتَكُونُ لِلْبَهَائِمِ إِذا خَلَطْتَهَا بِغَيْرِهَا[2].

وعليه فلو سُمِّيت بـ(كم) قلت: كَمِيٌّ أو كَمِّيٌّ، إمَّا أن تُضَعِّف الميم يعني: تجعلها ميم أخرى، وإمَّا أن تُخَفِّف الميم فتبقى كما هي فتقول: كَمِيٌّ، إذًا: إذا كان حرفًا صحيحًا لا إشكال فيه: إمَّا أنك تُضَعِّف وتنسب، وإمَّا أنَّك تنسب إليه مباشرة: هَلِيٌّ .. كَمِيٌّ .. إِنِيٌّ .. أَنِيٌّ، كلها تنسب إليها مباشرة، لو سَمَّيت رجل بـ(إن) ونسبت إليه: إِنِيٌّ أو: إِنِّيٌّ .. ضَعِّفْ (أَنِيٌّ)، وكذلك (لم) يقال فيها: (لميّ)، و(لميّ)، و(مَنْ)، يقال فيها:(مَنِيّ)، و(مَنِّيّ)، و(قد) يقال فيها: (قَدِي)، و(قَدّي)، و(بل) يقال فيها: (بلِي)، و(بلّي)، و(لن) يقال فيها: (لنِي)، و(لنّي)، و(هل) يقال فيها: (هَلِيّ)، و(هلّيّ)، و(عَن) يقال فيها: (عَنِيّ) و(عَنِّيّ)، وكذا في بقية الباب.

المطلب الثاني: النسب إلى معتل الآخر:

قال الرضي: "إن الاسم الذي على حرفين على ضربين: ما لم يكن له ثالث أَصلًا، وما كان له ذلك فحذف، فالقسم الأول لا بد أَن يكون في أَصل الوضع مبنيًّا؛ لأن المعرب لا يكون على أَقل من ثلاثة في أَصل الوضع، فإذا نسبت إليه فإما أَن تنسب إليه بعد جعله علمًا للفظه، أَو تنسب إليه بعد جعله علمًا لغير لفظه، كما تسمِّي شخصًا بِمَنْ أو كم ففي الأول لا بد من تضعيف ثانيه، سواء كان الثاني حرفًا صحيحًا أو لا، كما تبين في باب الأعلام، فتقول في الصحيح: الكمِّيَّة واللَّمِّيَّة بتشديد الميمين، وفي غيره: المائية، وهو منسوب

(١) المرادي، **الجنى الداني**، ص٢٧٠.

(٢) ابن منظور، مُحَمَّد بن مكرم، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ)، مادة (من) ج١٣، ص٤١٩.

إلى ما، ولوّيٌّ ولوْئي، فيمن يكثر لفظه لو، وكذا تقول في لا: لائي؛ لأنك إذا ضعفت الألف واحتجت إلى تحريك الثاني فجعله همزة أولى، كما في صحراء وكساء، وكذا تقول في اللات: لائي؛ لأن التاء للتأْنيث؛ لأن بعض العرب يقف عليها بالهاء نحو: اللَّاه، وتقول في كَيْ وفِي: كَيَوِيّ وَفِيَوِيّ؛ لأنك تجعلهما كيًّا وفِيًّا كَحَيٍّ، ثم تنسب إليهما كما تنسب إلى حيّ وطيّ، ومبنى ذلك كله أَنَّ ياء النسبة في حكم الكلمة المنفصلة"[(١)].

ومن هذه الألفاظ الثنائية المعتلة الآخر ما يلي:

١– المد بالألف:

أ– (لا): حرف نفي لقولك يفعل ولم يقع الفعل، إذا قال: هو يفعل غدًا. وقد يكون ضدًّا لبلى ونعم. وقد يكون للنهي، كقولك: لا تقم ولا يقم زيد، ينهى به كل منهي من غائب أو حاضر. وقد يكون لغوًا[(٢)].

ب– (ذا): اسمٌ يشار به إلى المذكر، وذي بكسر الذال للمؤنث؛ تقول: ذِي أَمَةُ اللهِ. فإنْ وقفْتَ عليه قلت: ذِهْ –بهاء موقوفة. وهي بدل من الياء، وليست للتأنيث وإنما هي صلة، كما أبدلوا في هنية فقالوا: هنيهة. فإن أدخلت عليه (ها) للتنبيه قلت: هذا زيد، وهذي أمة الله، وهذه أيضًا بتحريك الهاء. وقد اكتفوا به عنه. فإن صغرت (ذا) قلت: ذيا بالفتح والتشديد؛ لأنك تقلب ألف ذا ياء لمكان الياء قبلها، فتدغمها في الثانية وتزيد في آخره ألفًا لتفرق بين المبهم والمعرب. وذيان في التثنية. وتصغير هذا: هُذَيا[(٣)].

ج– (ما): مَا حَرْفُ نَفي، وَتَكُونُ بِمَعْنَى الَّذِي، وَتَكُونُ بِمَعْنَى الشَّرط، وَتَكُونُ عِبارة عَنْ جَمِيعِ أَنواع النَّكِرَةِ، وَتَكُونُ موضُوعة مَوْضِعَ مَنْ، وَتَكُونُ بِمَعْنَى الاسْتِفهام، وتُبْدَل مِنَ الأَلف

(١) الرضي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج٢، ص٦١.

(٢) الجوهري، إسماعيل بن حماد، **تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (بيروت: دار العلم للملايين، ط٤ ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م)، ج٦، ص٢٥٥٣.

(٣) الجوهري، **تاج اللغة وصحاح العربية**، ج٦، ص٢٥٥٠.

الْهَاءُ فَيُقَالُ: مَهْ[1].

د- (يَا): حَرْفُ نِداء، وَهِيَ عامِلةٌ فِي الِاسْمِ الصَّحِيح وإِن كَانَتْ حَرْفًا، والقولُ فِي ذَلِكَ أَنَّ يا فِي قيامِها مَقامَ الْفِعْلِ خَاصَّةً لَيْسَتْ لِلْحُرُوفِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الحروفَ قَدْ تَنُوبُ عَنِ الأَفعال كهَلْ فإِنها تَنُوبُ عَنْ أَسْتَفْهِمُ[2].

ففي النسب إلى الحروف السابقة المسمى بها يقال في (لا): (لائي) ويجوز: (لاوي)، ويقال في (ذا): (ذائي) ويجوز:(ذاوي)، ويقال في (ما): (مائي) ويجوز: (ماوي)، ويقال في (يا): (يائي) ويجوز: (ياوي).

٢- المد بالواو:

أ- (لو): حرف تمن، وهو لامتناع الثاني من أجل امتناع الأوَّل؛ تقول: لَوْ جِئتني لأكرمتك. وهو خلافُ إنْ التي للجزاء؛ لأنها توقع الثاني من أجل وجود الأول[3].

ب- (أو): حرف عطف، ومذهب الجمهور أنها تشرك في الإعراب، لا في المعنى؛ لأنك إذا قلت: قام زيد أو عمرو، فالفعل واقع من أحدهما. وقال ابن مالك: إنها تشرك في الإعراب والمعنى؛ لأن ما بعدها[4]. ففي النسب إلى الحروف السابقة المسمى بها يقال في (لو): (لوّيٌّ) و(لوْئي)، ويقال في (أو): (أوّيٌّ) و(أوْئي).

٣- المد بالياء:

أ- (كَيْ): حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْمَعَانِي يَنْصِبُ الأَفعال بِمَنْزِلَةِ أَن، وَمَعْنَاهُ الْعِلَّةُ لِوُقُوعِ الشَّيْءِ، كَقَوْلِكَ: جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي، وَقَالَ فِي التَّهْذِيبِ: تَنْصِبُ الْفِعْلَ الْغَابِرَ؛ يُقَالُ: أَدِّبْه كَيْ يَرْتَدِعَ[5].

(١) ابن منظور، **لسان العرب**، ج١٥، ص٤٧١.

(٢) ابن منظور، **لسان العرب**، ج١٥، ص٤٩٠.

(٣) الجوهري، **تاج اللغة وصحاح العربية**، ج٦، ص٢٥٥٤.

(٤) المرادي، **الجنى الداني**، ص٢٢٧.

(٥) ابن منظور، **لسان العرب**، ج١٥، ص٢٣٦.

ب– (أي): مثل كي: حرف ينادى به القريب دون البعيد، تقول: أي زيد أقبل. وهي أيضًا كلمة تتقدم التفسير؛ تقول: أي كذا، بمعنى تريد كذا. كما أن (إي) بالكسر كلمة تتقدم القسم، معناها: بلى؛ تقول: إي وربي، وإي والله. وأياة الشمس: ضوءها. وإياها بكسر الهمزة وقصر الألف(١).

ج– (في): حَرْفُ جَرٍّ، قَالَ سِيبَوَيْهِ: أَما فِي فَهِيَ للوِعاء، تَقُولُ: هُوَ فِي الجِراب وَفِي الْكِيسِ، وَهُوَ فِي بَطْنِ أُمه، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي الغُلِّ جعله إِذ أَدخله فِيهِ كالوِعاء، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي القُبَّة وَفِي الدَّارِ، وإِن اتَّسَعْتَ فِي الْكَلَامِ فَهِيَ عَلَى هَذَا، وَإِنَّمَا تَكُونُ كَالْمَثَلِ يُجَاءُ بِهَا لِمَا يُقارب الشَّيْءَ وَلَيْسَ مِثْلَهُ(٢).

ففي النسب إلى الحروف السابقة المسمى بها يقال في (أي): (أيوي)، وفي (كي): (كَيَوِيّ)، وفي (في): (فِيَوِيّ). وعليه فمعتل الآخر إما أن يكون معتل الآخر بالألف، أو بالواو، أو بالياء، فإن كان حرف اللين ألفًا ضوعفت، وأبدلت الثانية همزة، ثم أوليت ياء النسب كقولك في "لا" –مسمى به– "لائي"(٣). وَيجوز "لاوي"، قال السيوطي: "وَيجوز لاوي لما تقدم من أَن الْهمزَة لغير التَّأْنِيث يجوز فِيهَا الْإِقْرَار وَالْقلب واوًا"(٤).

وكذا المعتل بالواو والياء، قال بعض النحاة: "وإذا سميت بثنائي الوضع "حال كونه" معتل الثاني ضعفته"، أي: الثاني "قبل النسب"، فزدت عليه من جنسه مثله، "فتقول في "لو" و"كي" علمين: "لوّ" و"كيّ" بالتشديد فيهما"، وذلك أنك زدت على الواو واوًا، وعلى الياء ياء، ثم أدغمت إحداهما في الأخرى. "وتقول في "لا" علمًا "لاء" بالمد"، وذلك أنك زدت على الألف ألفًا أخرى، فاجتمع ألفان، فأبدلت الثانية همزة هربًا من تجاور ساكنين، وقيل: زيدت الهمزة من أول الأمر، فإذا نسبت إليهن قلت: "لويّ" بتشديد الواو، "وكيوي"

(١) الجوهري، **تاج اللغة وصحاح العربية**، ج٦، ص٢٢٧٧.

(٢) ابن منظور، **لسان العرب**، ج١٥، ص١٦٧.

(٣) ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج٤، ص١٩٥٧.

(٤) السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج٣، ص٤٠٤.

لما تقرر أن حرف العلة المشدد إذا كان بعد الحرف الأول إن كان ياء ترد الياء الأولى إلى أصلها، وتفتح كما في "نمر"، وتقلب الثانية واوًا لئلا تجتمع الياءات، وإن كان واوًا بقيت، إذ ليس اجتماع الواوين والياءين في الاستثقال كاجتماع الياءات الأربع، "ولائي، أو لاوي" لما تقرر أن الهمزة إذا كانت بدلًا من أصل يجوز فيها التصحيح والقلب واوًا، هذا إذا قلنا: زدنا على الألف ألفًا، ثم أبدلناها همزة"[1].

(١) الشيخ/ خالد الأزهري، **التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)، ج٢، ص٦٠٧.

المبحث الثاني

النسب إلى مَا كَانَ على حرفين مِمَّا ذهب مِنْهُ مَوضِع الْفَاء

جاء الحديث في هذا المبحث عن النسب إلى ما كان على حرفين حذفت منه الفاء مثل: **عدة، وزنة**، قال ابن جني: "باب الياء والواو اللتين هما فاءات: اعلم أن كل ما كان موضع الفاء منه واوًا، وكان فعلا، وكان على فعل، فإنه يلزم "يَفْعِل"، ويُحذَف في الأفعال المضارعة منه "الواو" التي هي فاء، ويكون المصدر على "فِعْلَة" محذوف الفاء، وتُلقَى حركة الفاء على العين، فتصير العين مكسورة، وذلك قولك: "**وَعَدَ، ووَزَنَ، ووَثَبَ**" تقول في "يَفْعِل" منه: "يَعِد، ويزن، ويثب، وعِدَة، وزنة، وثبة"، وكان الأصل فيه: "يَوْعِد، ويوزن، ووِعْدة، ووزنة"، ولكنهم اتقوا وقوع الواو بين ياء وكسرة، فحذفوها استخفافًا، وجعلوا سائر المضارع تابعًا لـ"يفعل"، فحذفوه لئلا يختلف المضارع في البناء، وجعلوا المصدر معتلًّا، فحذفوا فاءه فقالوا: "عِدَة، وزنة"؛ لأنهم استثقلوا "وِعْدة، ووزنة، فألزموهما الحذف، ولأن المصدر قد جرى مجرى الفعل. فكما استثقلوا الواو إذا كانت بين ياء وكسرة والواو ساكنة، كانوا للواو إذا كانت الكسرة فيها أشد استثقالًا، فحوَّلوا كسرتها على ما بعدها وألزموها الحذف؛ لأنهم لو أثبتوها بعد أن سلبوها حركتها، احتاجوا إلى ألف الوصل لئلا يبتدأ بساكن"[(١)].

وقال الجرجاني: "حذف الواو في: هِبَة وعِدَة وزِنَة، أصلها: الوِهْبَة والوِعْدَة والوِزْنَة في المصادر، نقلت الكسرة إلى ما بعدها لاستثقالها عليها، فحذفت تخفيفًا، إلا في الوِجْهَة لئلا يلتبس بالجِهَة"[(٢)].

وعليه فتحذف الواو من المضارع الثلاثي الذي فاؤه واو؛ استثقالًا لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة، نحو: (يَعِدُ)، ثم حُمل عليه ما ليس فيه ياء، نحو: (نعد، وتعد)،

(١) ابن جني، أبو الفتح عثمان، **(المنصف) شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني**، (نشر: دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٩٥٤م)، ص١٨٤.

(٢) الجرجاني، أبوبكر، **المفتاح في الصرف**، تحقيق د/ علي توفيق الحَمَد، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، ص١٠١.

وكذلك الأمر، نحو: (عِدْ)، والمصدر نحو: (عدة)، وأصله: (وِعْد)؛ فحذفت الفاء حملًا على المضارع، وحركت العين بحركة الفاء، وهي الكسرة لتكون دليلًا عليها، وعوضوا عنها بتاء التأنيث؛ لأنه لا يجتمع العوض والمعوض عنه(١). أما (وجهة) فقد صحت فيها الواو، وقد اختلف فيها النحويون كما يلي:

١- المذهب الأول: مذهب المازني والمبرد والفارسي أنه اسم المكان المتوجَّه إليه؛ ولذلك ثبتت فيه الواو على الأصل، كما في نحو: (وِلْدة)، والاسم: (وِعْدة)، والمصدر: (عدة)، وعلى هذا فلا شذوذ في إثبات واوه؛ لأنه ليس بمصدر(٢).

قال المازني: "فإن بنيت (فعلة) اسمًا لا تريد بها المصدر، أتممت فقلت: (وعْدة)، و(وِلْدة) ... و(وجهة) هاهنا مقدر، وقد جاءت على الأصل"(٣).

٢- المذهب الثاني: أن (وجهة) مصدر، وإثبات الواو فيه شاذ، وهو الذي يظهر من كلام سيبويه(٤)؛ لأنه قال بعد ما ذكر حذف الواو من المصادر: "فإذا لم تكن الهاء فلا

(١) المرادي، **شرح التسهيل- القسم الصرفي**، تحقيق د/ ناصر حسين علي، (نشر: دار سعد الدين بدمشق، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م)، ج٢، ص١٠٣٩.

(٢) المبرد، **المقتضب**، ج١، ص٢٢٧ ؛ الفارسي، أبو علي، **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي- بشير جويجابي، (بيروت: دار المأمون للتراث، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م)، ج٢، ص: ٢٤٢، ٢٤٣ ؛ الفارسي، أبو علي، **التكملة**، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود، (السعودية: شركة الطباعة العربية، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م)، ص٢٤٦؛ ابن جني، **المنصف**، ج١، ص: ٢٠٠، ٢٠١؛ الباقولي، علي بن الحسين، **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات لجامع العلوم**، دراسة وتحقيق د/ عبد القادر عبد الرحمن السعدي، (الأردن: دار عمار، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م)، ج١، ص٢٤٤.

(٣) ابن جني، **المنصف**، ج١، ص: ١٩٦، ٢٠٠.

(٤) وينسب هذا المذهب إلى المازني أيضًا، ينظر: الفارسي، **الحجة**، ج٢، ص٢٤٣؛ ابن جني، **المنصف**، ج١، ص: ٢٠٠، ٢٠١؛ البغدادي، ابن إياز، **شرح تصريف ابن مالك**، تحقيق ودراسة د/ محمد السيد متولي البغدادي، (مطبعة الأمانة، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، ص: ٢٩٩، ٣٠٠.

حذف؛ لأنه ليس عوض، وقد أتموا فقالوا (وجهة) في: (جهة)"[١].

الأدلة والترجيح:

١- استدل المرادي، والسمين الحلبي، وغيرهما لمذهب سيبويه بأن المسوغ لإثبات الواو في (وجهة) دون غيره من المصادر: أنه مصدر غير جارٍ على فعله؛ إذ لا يحفظ (وَجَه يجه)، فلما فقد مضارعه لم يحذف منه، ولا موجب لحذف الواو إلا حمله على مضارعه، ولا مضارع، والفعل المستعمل منه: (توجَّه)، و(اتجه)، والمصدر الجاري عليه هو (التوجه)، و(الاتجاه)، فحذفت زوائده، وقيل فيه: (وجهة)[٢]، كما أنها خرجت مصححة مَنْبهة على الأصل، كـ(القَوَد)، و(استحوذ)، وشبَّهوه بـ(حيوة)، و(ضيون)[٣].

٢- استدل المبرد والفارسي وغيرهما على أنه اسم مكان بأنهم ذهبوا إلى ذلك لئلا يحملوه على الشذوذ ما وجدوا لذلك مندوحة عنه[٤].

واستضعف الفارسي أن يكون مصدرًا؛ لأنه لو كان كذلك للزم أن يجيء فعله مصححًا؛ لأن هذه المعتلات إذا صحت في موضع تبعها باقي ذلك، وفي عدم مجيء شيء من هذه الأفعال مصححًا دلالة على أن (وجهة) اسم المكان المتوجه إليه، لا مصدر، ولا يعترض على ذلك بنحو: (القول)، و(البيع) فقد جاءا مصححين مع أن فعلهما معتل، فلماذا لا يصح (وجهة) وإن كان فعله معتلًّا؟ وأجاب الفارسي عن ذلك بأن (القول) و(البيع) ليسا على وزن الفعل، بخلاف (وجهة)، والموافقة في الوزن توجب الإعلال[٥].

وردَّ ابن إياز ذلك من وجهين:

أحدهما: أن (وجهة) إنما تكون على وزن الفعل إذا اجتمعت الواو والتاء حتى يكون

(٥) سيبويه، **الكتاب**، ج٤، ص٣٣٧.

(١) المرادي، **توضيح المقاصد**، ج٣، ص٢٧٦؛ السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج٢، ص١٧٣.

(٢) البغدادي، **شرح تصريف ابن مالك**، ص: ٢٢٩، ٣٠٠.

(٣) ابن جني، **المنصف**، ج١، ص٢٠١.

(٤) الفارسي، **الحجة**، ج٢، ص٢٤٣.

حرف متحرك بعده حرف ساكن وبعده حرفان متحركان، كما أن الفعل كذلك، وقد عرفت أن التاء لما كانت عوضًا من الواو فإنما يقدر دخولها بعد حذفه، ولا يجوز اجتماعهما معًا، وإذا لم يجز ذلك فكيف يكون على وزنه؟ نعم له أن يقول: إنما يقدر كونها عوضًا بعد حذف الواو، وإلا فيجوز اجتماعهما ...

والآخر: أن موافقة المصدر للفعل في الزنة لم يذكرها أحد من التصريفيين، فإن كان قد تفرد بها أبو علي، قُبل منه؛ لأنه المقدم في هذه الصناعة[١].

والذي يظهر لي من هذين المذهبين: أن القول الراجح هو أن (وجهة) مصدر؛ لأن (الوجهة) و(الجهة) بمعنى واحد، ولا يمكن أن يقال في (الجهة): إنها اسم للمكان؛ إذ لا يبقى للحذف من (جهة) وجهٌ[٢].

وقد ذكر سيبويه النسب إلى ما حذف منه الفاء فقال: "هذا باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين وذلك عدةٌ وزنةٌ. فإذا أضفت قلت: عديٌّ وزنيٌّ، ولا ترده الإضافة إلى أصله، لبعدها من ياءي الإضافة؛ لأنَّها لو ظهرت لم يلزمها اللام لو ظهرت من التغير، لوقوع الياء عليها، ولا تقول: عدويٌّ بعد اللام شيئًا ليس من الحرف، يدلُّك على ذلك التصغير. ألا ترى أنَّك تقول: وعيدةٌ فترد الفاء، ولا ينبغي أن تلحق الاسم زائدةً، فتجعلها أولى من نفس الحرف في الإضافة كما لم تفعل ذلك في التحقير، ولا سبيل إلى رد الفاء لبعدها، وقد ردوا في التثنية والجمع بالتاء بعض ما ذهبت لاماته، كما ردوا في الإضافة، فلو ردوا في الإضافة الفاء لجاء بعضه مردودًا في الجميع بالتاء، فهذا دليلٌ على أن الإضافة لا تقوى حيث لم يردُّوا في الجميع بالتاء، فإن قلت: أضع الفاء في آخر الحرف لم يجز، ولو جاز ذا لجاز أن تضع الواو والياء إذا كانت لامًا في أول الكلمة إذا صغرت. ألا تراهم جاءوا بكل شيءٍ من هذا في التحقير على أصله. وكذا قول يونس، ولا نعلم أحدًا يوثق بعلمه قال

(٥) البغدادي، **شرح التصريف لابن مالك**، ص٣٠١.

(٦) المرادي، **توضيح المقاصد**، ج٣، ص: ٢٧٦، ٢٧٧؛ المرادي، **شرح التسهيل**، **ج٢**، ص١٠٤٠.

خلاف ذلك". وتقول في الإضافة إلى شيةٍ: وشويٌّ، لم تسكن العين كما لم تسكن الميم إذا قال: دمويٌّ، فلما تركت الكسرة على حالها جرت مجرى شجويٍّ، وإنَّما ألحقت الواو هاهنا كما ألحقتها في عه حين جعلتها اسمًا ليشبه الأسماء؛ لأنَّك جعلت الحرف على مثال الأسماء في كلام العرب، وإنَّما شيةٌ وعدةٌ، لو كان شيء من هذه الأسماء لم يحذفوا الواو، كما لم يحذفوا في الوجبة والوثبة والوحدة وأشباهها. وسترى بيان ذلك في بابه إن شاء الله. فإنَّما ألقوا الكسرة فيما كان مكسور الفاء على العينات وحذفوا الفاء، وذلك نحو: عدةٍ وأصلها: وعدةٌ، وشيةٍ وأصلها: وشيةٌ، فحذفوا الواو وطرحوا كسرتها على العين. وكذلك أخواتها[1].

وقد شرح السيرافي كلام سيبويه فقال: "هذا الباب يشتمل على شيئين: **أحدهما**: ما ذهب فاء الفعل منه، ولامه حرف صحيح نحو قولنا: عدة وزنة، وما أشبه ذلك، **والآخر**: أن تكون لام الفعل منه ياء كقولهم: دبة، وشية. فأما ما كان لام الفعل منه صحيحًا فإنه لا يرد إليه الذاهب كقولنا في النسبة إلى عدة: عدي، وإلى زنة: زنيّ، ولم نرد الذاهب لبعده من ياءي النسبة، ولأنه لو ظهر ما كان يتغير بدخول ياء النسبة، كما يتغير لام "الفعل" وينكسر من أجل الياء، ولا يجوز أن تزيد حرفًا في موضع لام الفعل، لم يكن في أصل الكلمة، ألا ترى أنا لو صغرنا، فاحتجنا إلى حرف آخر، لم نرد إلا الذاهب، فقلنا: وعيدة، ووزينة، ويقوي ذلك أن العرب لم ترد في شيء فاء الفعل، مما ذهبت منه في الجمع بالتاء، وفي التثنية كما ردت فيما ذهبت لامه، فقالوا في عضة، وسنة: عضوات، وسنوات، وفي أخ وأب: أخوان وأبوان، فهذا يقوي أن الفاء لا ترد، ولا نعلم في ذلك خلافًا، فإن كان لام الفعل ياء، فإن الضرورة توجب رد الذاهب في النسبة إلى: شية ودية وما أشبه ذلك، تقول فيه على

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص: ٣٦٩، ٣٧٠ ؛ المبرد، **المقتضب**، ج٣، ص١٥٦؛ العكبري، عبد الله بن الحسين، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: د/ عبد الإله النبهان، (دمشق: دار الفكر، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م)، ج٢، ص١٥٣.

مذهب سيبويه: وشويّ، وودويّ، وأصله وشية وودية، فألقيت كسرة الواو على ما بعدها وحذفت؛ لأن الفعل قد اعتل، فحذفت منه الواو في: يعد ويزن، فردوا العلة في المصدر من جهة كسرة الواو، ولو كانت الواو مفتوحة لم تعتل، ألا تراهم قالوا: الوثية، والوجبة، والوحدة، فلما نسبنا إلى شية وقد تحركت الشين، فوجب حذف الهاء للنسبة بقيت الشين والياء، وهما حرفان الثاني من حروف المد واللين، فوجبت زيادة حرف، فكان أولى ذلك أن يرد ما ذهب منه، وهو الواو مكسورة، فصار: وشييّ، ففتحنا الشين كما قلنا في عم، وشج: عمويّ، وشجويّ، وقال أبو الحسن الأخفش: رد الكلمة إلى أصلها، وهي فعلة. فتكون وشية، ثم تنسب إليه فيصير: وشييّ كما لو نسبنا إلى ظبية وحمية، قلنا: ظبييّ، وحمييّ، وقول سيبويه أولى؛ لأن الشين متحركة، ولم نحتج إلى تغيير البناء، كما لم نحتج في عدة، وإنما احتجنا إلى حرف آخر فرددنا الحرف؛ لأن الضرورة لم توجب أكثر من رد الحرف الذاهب وتركنا الباقي على حاله، ويقوي أن أصله فعلة قولهم: وجهة وجهة في معنى واحد، وكان أبو العباس يذهب إلى مثل قول الأخفش، وأن الشيء إذا رد ما ذهب منه وجب أن ينسب إليه على بنائه"[(١)].

ويفهم من كلام السيرافي في شرحه لكلام سيبويه أن محذوف الفاء إن كانت لامه حرفًا صحيحًا مثل: عِدة، وزنة، وثِقة، وسِعة، ومِقة، ودعة، ألفاظ كثيرة، وكلها تخضع للفعل المثال الذي فاؤه واو، وكلها تخضع لقاعدة صرفية، وهذه الألفاظ كلها –عِدة وَعَدَ، زِنة وَزَنَ، ثقة وَثِقَ، سِعَة وسَعَ، مِقة ومِقَ، دعة ودَعَ– حينما يدخل عليها الحرف المضارع تحذف الواو، فنقول: يعِدُ ويزِنُ ويثِقُ ويسِعُ ... إلى آخره.

فهذا ما حذفت فاؤه في مصدره حملًا على الفعل المضارع، فلا تردّ الفاء عند النسب إليه، فنقول: عِدي، وزِني، وثِقِي، وسعِي، ومِقِي، ودَعِي؛ وذلك لأن العلة تقتضي الحذف،

(١) السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٨م)، ج٤، ص١٢١.

ذلك أنه يطَّرد في مصدر الثلاثي الواوي الفاء، الذي حُذفت فاؤه في المضارع، والعلة باقية، وهي متابعة المصدر لفعله, ولأن الفاء ليست من مواضع التغيير في أول الكلمة، ولأن المنسوب إليه يمكنه أن يستقل بذاته، ويعرب دون رد المحذوف، هنا العلة في عدم الرد: أن المصدر –أو أن الاسم المأخوذ من الفعل المثال– لامُه حرف صحيح، فاعتمَدَ على ما بقي منه بعد الحذف، فعوضنا حذف التاء بالفاء، فحذفت التاء –تاء التأنيث– لأنها لا تجامع ياء النسب، ثم نسبنا على الباقي: عِدة، حذفنا منها التاء فصارت: عدي، وزنة حذفنا منها التاء بقيت: زنة زِنِي، ومِقة، وسَعة، ودَعة –كل هذا تُحذف منه التاء، وينسب على الحرفين الباقيين، فإن كانت اللام حرف علة مثل: شِية ودِية –أصلهما: وِشْيٌ ووِدْي– وربة ونية، حذفت الفاء حملًا على حذفها في المضارع، وحرِّكت العين بالكسر بعد أن نقلنا كسرة الواو إلى العين، وحذفنا الواو وعُوض عن المحذوف –التاء– ولذلك وجب رد الفاء عند المحذوف؛ لأن في شِية نحذف التاء فيتبقى شين وياء، ودِية يتبقى دال وياء، والحرف الثاني حرف لين لا يقوى على البقاء، قد يدخل الاسم التنوين فيُحذف، فتبقى الكلمة على حرف واحد، وهذا إجحاف بالكلمة؛ لذا وجب رد الفاء المحذوفة؛ لأنه بعد حذف التاء للنسب يصير الاسم على حرفين ثانيهما مد ولين، ولا يوجد ذلك في الأسماء المعربة؛ لأن الثاني عرضة للحذف؛ لالتقاء الساكنين من تنوين وغيره، فيبقى الاسم على حرفٍ واحدٍ، وياء النسب في تقدير الانفصال؛ لذلك قلنا في فو وفم: إنما صلح قبل النسب لوجود التاء, فلا مناصَ من ردِّ المحذوف بعد حذف التاء.

وفي ضوء ما سبق يتبين أن ما حذف منه الفاء إما أن يكون صحيح اللام مثل: عدة، وزنة، فعند النسب لا يرد المحذوف، وهو فاء الكلمة، فيقال في النسب عدة: عدي، وفي زنة: زنيّ، أمَّا المعتل اللام فعند النسب ترد فاء الكلمة، نحو: شية فإنك تقول فيه: وِشَويٌّ فَلا تسكن مثل: شَجويٍّ[1] على رأي سيبويه، ووِشيٌّ بإسكان العين على رأي الأخفش[1]. فقد

(١) شجوي: اسم منقوص، قال ابن جني: فَإِن كَانَ المنقوص ثلاثيًّا أبدلت من كَسرته فَتْحة فَصَارَت ياؤه للفتحة قبلهَا =

ألقيت كسرة الواو على ما بعدها وحذفت فصارت: شِية، ووِشْيَة الواو مكسورة والشين ساكنة، فأخذنا من الواو الكسرة؛ لأن الواو يثْقُل كسرُها، كما أن الياء يثقل ضمُّها إلَّا للقاعدة الصرفية، فألقيت كسرة الواو على ما بعدها وحذفت؛ لأن الفعل قد اعتل بحذف الواو، فحملنا المصدرَ على الفعل المضارع، والفعل المضارع يحذفُ الفاءَ، فَرَدُّ العلة في المصدر من جهة كسرة الواو.

وعليه فقد صار لدينا في النسب إلى "شِية" و"دِية" صورتان: **الصورة الأولى**: وهو ما فعله سيبويه: أنه جعل السكون على العين فتحةً، وشَي بفتح الشين، وبعد الشين ياء متحركة، وإذا تحركت الياء وانفتح ما قبلها قُلبت ألفًا، فصارت "وَشَى" بواو، وشين مفتوحة، وألف منقلبة عن الياء, ففي النسب إلى "وشَى" تُقلب الألف واوًا وتكسر؛ لتناسب ياء النسب، فقال سيبويه: وِشَوِي بقلب الياء ألفًا، ثم قلب الألف واوًا لأننا فتحنا الشين. أما الأخفش فيقول: وِشْيِيْ، فيبقي الشينَ على سكونها، والأخفش يحمل على مثال، وسيبويه يحمل على مثال آخر؛ فسيبويه يحمل وِشَوِي على عَمَوِي وَشَجَوِي، فنحن قلنا في عمٍ وشجٍ: عَمَوِي وَشَجَوِي؛ عمَي وشجَي قلبنا الياء ألفًا، ثم قلبنا الألف واوًا، ثم نسبنا إليهما فقلنا: عَمَوِي وَشَجَوِي, وكذلك حمل عليه سيبويه: شِية فقال: وِشَوِي؛ لأنه فتح العينَ فقُلبت الياء بعدها ألفًا، ثم قلبت الألف واوًا عند النسب، فقال في شِية: وِشَوِي، ووصل إلى وِشَوِي بأن أرجع الفاءَ المحذوفة التي هي الواو وهي مكسورة، وأبدل كسرة الشين فتحة وبعدها ياء متحركة قُلبت ألفًا، فلمَّا أراد النسبَ قلبَ الألفَ واوًا وقال: وِشَوِي، وحمل ذلك على النسب إلى عمٍ وشجٍ في قولنا: عَمَوِي وشَجَوِي.

=

ألفًا، ثمَّ أبدلت من أَلفه واوًا على مَا مضى. تَقول فِي الْإِضَافَة إِلَى: عَم عموي، وَإِلَى: شَجٌّ شَجَويٌّ، ينظر: ابن جني، **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، (الكويت: دار الكتب الثقافية)، ص٢٠٥.

(١) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج٣، ص٨٠.

أمَّا الأخفش فقال: نبقي العين ساكنة "وِشْي" واو مكسورة وشين ساكنة، وبعدها ياء، وأنتَ تنسب إليها، فلا بد أن تبقى الياء وتكسر وتقول: وِشْيي. تقبلُ بالثقل في تتالي الياءات والكسر، قال: إنني أحمل ذلك على: ظَبي تقول في النسب إليه: ظَبْيي.

والفرق بين مذهب سيبويه، ومذهب الأخفش أن سيبويه لا يَردُّ الكلمة إلى أصلها ولا وزنها السابق، وإنما يردها ويلجأ إلى مذهب التخفيف من تتالي الياءات والكسرة، فيفتح العين ولا يبقيها مكسورة على الوزن؛ أما الأخفش فيعيد الكلمة إلى أصلها ووزنها، والأخفش يقول كما يقال في النسبة إلى ظَبْيَة: ظَبْيي.

المبحث الثالث

النسب إلى مَا ذهب مِنْهُ مَوضِع الْعين

جاء الحديث في هذا المبحث عن النسب إلى محذوف العين، فمحذوف العين وهو قليل لم يسمع إلا في ثلاث كلمات: (**سه**) اتفاقًا، وأصله: سته؛ بدليل جمعه على أستاه، و(**مذ**) على رأي من يقول: إن أصلها منذ، استدلالًا بأنك لو سميت بمذ صغرته على: منيذ، وجمعته على أمناذ. والكلمة الثالثة (**ذا**) الإشارية، على رأي من يقول: إن المحذوف منها العين، وإن أصلها ذوي؛ لكثرة باب طويت، وورود الإمالة في ألفها ولا سبب لها هنا إلا انقلابها عن ياء، وهذا ما اختاره الشارح في باب التصغير والإعلال، ولكن اختار في «شرح الكافية» أن أصله ذيي، وأن المحذوف منه اللام؛ لأن حذف اللام اعتباطًا أكثر من حذف العين، والحمل على الأكثر عند خفاء الأصل أولى[(١)].

أمَّا (**سه**) فقال سيبويه: "ومثل ذلك أيضًا: سهٌ، تقول: ستيهةٌ، فالتاء هي العين، يدلك على ذلك قولهم في استٍ: ستيهةٌ، فرددت اللام وهي الهاء والتاء العين بمنزلة نون ابنٍ، يقولون: سهٌ، يريدون الاست، فحذفوا موضع العين، فإذا صغَّرت قلت: ستيهة. ومن قال: استٌ فإنما حذف موضع اللام"[(٢)].

وقال السيرافي في شرحه لكلام سيبويه: "ومما ذهب أوسطه (سه) وهي الاست يقال: (سه) و(است) و(ست)، وأصل ذلك كله (سته)؛ لأنه يقال في جمعه (أستاه) وفي تصغيره: (ستيهة) فمن قال: (سه) حذف التاء التي هي عين الفعل، ومن قال: (ست) حذف الهاء التي هي لام الفعل"[(٣)].

أمَّا ابن جني فذكر أن المحذوف هو اللام فقال: "وأما است فمحذوفة اللام وهي هاء،

(١) الرضي، **شرح الشافية**، ج١، ص: ٧، ٨.
(٢) سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٤٥١.
(٣) السيرافي، **شرح الكتاب**، ج٤، ص١٩٣.

ومما يدل على ذلك قولهم في تحقيرها: سُتَيْهَة، وفي جمعها: أستاه، وقالوا: "رجل أسته وسُتْهُم"، وقد قالوا: "سَهٌ" في معناها فحذفوا العين، وهذا من الشاذ، ولم يأت من الأسماء ما حُذفت عينه إلا هذا الحرف، وقولهم: "مذ"؛ لأنها محذوفة من منذ، وجاء في الحديث: «**إِنَّمَا الْعَيْنَانِ وِكَاءُ السَّهِ**»(١)، وقال:

أُدعُ أُحَيْحًا باسمه لَا تنسَهْ إِنَّ أُحَيْحًا هِيَ صِئْبانُ السَّهْ(٢)

وقال ابن جني: "وقد حذفت التاء عينًا في سه، وأصلها سته، واستدل ببيت من الشعر فقال:

رِقَابٌ كالمَواجِنِ خَاظِياتٌ وأسْتَاهٌ على الأكْوارِ كُومُ(٣)

أمَّا **مذ** فقد قال المبرد: "فَأَما (مذ) فَدلَّ على أَنَّهَا اسْم: أَنَّهَا محذوفة من (مُنْذُ) الَّتي هي اسْم؛ لِأَن الْحَذف لَا يكون في الْحُرُوف؛ إِنَّمَا يكون في الْأَسْمَاء وَالْأَفْعَال، نَحْو: يَد، وَدم، وَمَا أشبهه"(٤).

وقال ابن عصفور: "حذفت النون من "مُذْ" بدليل قولهم في اللغة الأُخرى: مُنْذُ"(١).

(١) الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، **سنن الدارمي**، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، (السعودية: دار المغني للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٢هـ –٢٠٠٠م)، ج١، ص٥٦٢؛ الطحاوي، أحمد بن مُحَمَّد، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: شعيب الأرناءوط، (نشر مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ/١٤٩٤م)، ج٩، ص٥٧.

(٢) البيت من الرجز، وهو غير منسوب. ينظر: المبرد، **المقتضب**، ج١، ص٢٣٣؛ **ابن جني، المنصف**، ص٦٢.

(٣) البيت من الوافر، وهو لعامر بن الطفيل. ينظر: **ديوانه**، تحقيق د/ هدى جنهويتشي، (نشر مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٧م)، ص٥٤، والمواجن: جمع ميجنة وهي مدقة القصار. الخاظيات: كثيرات اللحم، والأستاه: جمع الستة، وهي الاست، والاست العجز، وقد يراد به حلقة الدبر، وفيها لغات: السه، والست، ويقال لأراذل الناس: أستاه، وابن استها: ابن الأمة وولد الزنى، والأكوار: الرحال بأدواتها. واحدها: كور، والكوم: جمع كوماء، وهي عظيمة العجز، فيصف الشاعر بعض النساء وصفًا حسيًّا، فهنَّ لهنَّ راقب سمينة بضة، وأعجازهن ممتلئات، والشاهد: وورد التاء محققة في كلمة أستاه جمع سته. ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، **سر صناعة الإعراب**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، ج١، ص١٨٢.

(٤) المبرد، **المقتضب**، ج٣، ص٣١.

والذي يدل على أن أصل: **(مذ ومنذ)** واحد أنك لو سميت بمذ لقلت في تصغيره: "مُنَيْذ"، وفي تكسيره: "أَمْنَاذ" فتعود النون المحذوفة؛ لأنَّ التصغير والتكسير يردّانِ الأشياء إلى أصولها، كما نقول في تصغير منذ وتكسيره إذا سميت به(٢).

وأصل "**ذا** " ذَيَي أو ذَوَي، قلبت اللام ألفًا، وحذفت العين شاذًّا كما في سَهٍ، ورُدَّت في التصغير كما هو الواجب، وزيد ياء التصغير بعد العين، فرجعت الألف إلى أصلها من الياء كما في الْفَتى إذا صغر، فصار: ذَيَيًّا، أو ذَوَيًّا عينه واوًا في الأصل أولى(٣).

قال السيوطي في حديثه عن النسب: لَا يرد فِي النّسَب مَا حذف من فَاء أَو عين إِن كَانَت اللَّام صَحِيحَة، فَيُقَال فِي عدَّة: عدي، وَفِي سه: سهي، وَفِي مذ مُسَمّى بهَا: مذي، وَيرد إِن كَانَت اللَّام معتلة، فَيُقَال فِي شية: وشوي، وَفِي ويرى مُسَمّى بهَا: يرئي، برد الْفَاء وَالْعين(٤).

ويجب رد الحرف في كل عين لاسم ثلاثي مضعف مثل: "**رب**" ورُبَّ مِن حُرُوفِ المعاني، والفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ كَمْ، أَنَّ رُبَّ لِلتَّقْلِيلِ، وكَمْ وُضِعت لِلتَّكْثِيرِ، إذا لَمْ يُرَدْ بِهَا الاسْتِفهام، وَكِلَاهُمَا يَقَعُ عَلَى النَّكِرات، فيَخْفِضُها. قَالَ أَبو حَاتِمٍ: مِنَ الخطأ قَوْلُ الْعَامَّةِ: رُبَّما رأَيتُه كَثِيرًا، ورُبَّما إنما وُضِعَت لِلتَّقْلِيلِ. غَيْرُهُ: ورُبَّ ورَبَّ: كَلِمَةُ تَقْلِيلٍ يُجَرُّ بِهَا، فَيُقَالُ: رُبَّ رجلٍ قَائِمٍ، ورَبَّ رجُلٍ؛ وَتَدْخُلُ عَلَيْهِ التَّاءُ، فَيُقَالُ: رُبَّتَ رجل، ورَبَّتَ رجل، ورُبَّ حرفٌ خَافِضٌ، لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى النَّكِرَةِ، يشدَّد وَيُخَفَّفُ، وَقَدْ يَدْخُلُ عَلَيْهِ التَّاءُ، فَيُقَالُ: رُبَّ رَجُلٍ، ورُبَّتَ رَجُلٍ، وَيَدْخُلُ عَلَيْهِ مَا، ليُمْكِن أَن يُتَكَلَّم بِالْفِعْلِ بَعْدَهُ، فَيُقَالُ: رُبما(٥).

=

(١) ابن عصفور، علي بن مؤمن، **الممتع الكبير في التصريف**، (نشر مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م)، ص٣٩٨.

(٢) الأنباري، عبد الرحمن بن مُحَمَّد، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، (نشر المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، ج١، ص٣١٦.

(٣) ابن الحاجب، **شرح الشافية**، ج١، ص٢٨٥.

(٤) السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج٣، ص٤٠٢.

(٥) ابن منظور، **لسان العرب**، ج١، ص٤٠٨.

قال سيبويه: "وإن أضفت إلى رب فيمن خفَّف فرددت قلت: ربيٌّ. وإنَّما أسكنت كراهية التضعيف، فيعاد بناؤه. ألا تراهم قالوا في قرة: قريٌّ لأنَّها من التضعيف، كما قالوا في شديدة: شديديٌّ كراهية التضعيف، فيعاد بناؤه"(١).

قال السيرافي: "وإنما ردوا الحرف الذاهب لقلة الحروف، فإذا ردوا ما لم يكن فيه من أجل التكثير، وجب ألا يزيلوا ما هو فيه من الحركة، وهو تحريك الحرف الثاني، والفتحة أخف الحركات. فإن قال قائل: فكيف تنسب إلى "رب" المخففة برد الذاهب؟ قلت: ربيّ بالإدغام. فإن قال قائل: فقد كانت الباء متحركة قبل أن ترد الباء الثانية فينبغي أن تدعها على حركتها، فتقول: "ربيّ"، قيل: إنما كره ذلك من أجل التضعيف وهو مستثقل، كما استثقل "ردد" فأدغم"(٢).

وعليه فـ"**رب**" الحرفية الجارة، حذفت منها الباء الأولى تخفيفًا، فإذا صار بعد التخفيف علمًا وأريد النسب إليه، وجب إرجاع الياء الساكنة المحذوفة وإدغامها في نظيرتها، كما كانت قبل الحذف؛ فيقال: يُقَال: رُبِّيٌّ، يعني: بإرجاع الباء.

ويقاس على (**رب**) (**قط**)، أما عن معنى اللفظة فقد قال ابن فارس: "الطَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى قَطْعِ الشَّيْءِ بِسُرْعَةٍ عَرْضًا، يُقَالُ: قَطَطْتُ الشَّيْءَ أَقُطُّهُ قَطًّا. وَالْقَطَّاطُ: الْخَرَّاطُ الَّذِي يَعْمَلُ الْخُفَقَ، كَأَنَّهُ يَقْطَعُهَا"(٣). وعليه فإن أصل الوضع الاشتقاقي للفظ **قط** مشتق من المصدر (**القطِّ**) وهو القطع، ثم نقلت إلى الظرفية، ولذلك قال الرضي: "وقط، لا يستعمل إلا بمعنى أبدًا؛ لأنه مشتق من القط، وهو القطع، كما تقول لا أفعله البتة، إلا أن (قط) يبنى لما سنذكره، بخلاف: البتة، وربما استعمل قط بدون النفي، لفظا ومعنى، نحو: كنت أراه قط، أي دائمًا، وقد استعمل بدونه لفظًا لا معنى، نحو: ... هل رأيت الذئب

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٣٥٩.

(٢) السيرافي، **شرح الكتاب**، ج٤، ص١١٢.

(٣) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ج ٥، ص١٣.

قط"[١].

كما أن الواردَ من لغاتٍ في (**قط**) خمس لغات وكلها لنفي الماضي، قال الجامي: "ومنها "قطّ" مفتوح القاف، ومضموم الطاء المشددة، وهذا أشهر لغاته، وقد يخفف الطاء المضمومة، وقد يضم القاف اتباعًا لضمة الطاء المشددة أو المخففة، وجاءت (قط) ساكنة الطاء مثل (قط) الذي هو اسم فعل، فهذه خمس لغات كلها "للماضي المنفي" أي: لأجل الفعل الماضي المنفي، وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الأزمنة الماضية نحو: (ما رأيته قط)، وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف، وبناء المشددة لمشابهتها لأختها المخففة"[٢].

وقيل في أسباب بناء (قط)، قيل: لأن بعض لغاته على وضع الحروف، كما يجيء، والأولى أن يقال: بني لتضمنه لام الاستغراق لزومًا؛ لاستغراقه جميع الماضي[٣].

قال ابن فارس: فَأَمَّا **قَطْ** بِمَعْنَى حَسْبُ فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، إِنَّمَا ذَاكَ مِنَ الْإِبْدَالِ، وَالْأَصْلُ **قَدْ**، قَالَ طَرَفَةُ:

أَخِي ثِقَةٍ لَا يَنْثَنِي عَنْ ضَرِيبَةٍ إِذَا قِيلَ مَهْلًا قَالَ صَاحِبُهُ قَدِ[٤]

لَكِنَّهُمْ أَبْدَلُوا الدَّالَ طَاءً فَيُقَالُ: قَطِي وَقَطْكَ وَقَطْنِي. وَأَنْشَدُوا:

امْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي حَسْبِي رُوَيْدًا قَدْ مَلَأْتَ بَطْنِي[٥]

وَيَقُولُونَ: قَطَاطِ، بِمَعْنَى حَسْبِي. وَقَوْلُهُمْ: مَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ قَطُّ، أَيْ أَقْطَعُ الْكَلَامَ فِي هَذَا، بِقَوْلِهِ عَلَى جِهَةِ الْإِمْكَانِ. وَلَا يُقَالُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الشَّيْءِ الْمَاضِي[١]. وعليه فـ(قط) مثل:(رب) قال

(١) الإستراباذي، ابن الحاجب رضي الدين، **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ.د/ يوسف حسن عمر، (ليبيا: جامعة قار يونس- ١٣٩٥/١٩٧٥م)، ج٣، ص٢٢٥.

(٢) الجامي، نور الدين عبد الرحمن، **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠٩م)، ج٢، ص١١٦.

(٣) الرضي، **شرح الرضي على الكافية**، ج٣، ص٢٢٥.

(٤) البيت من الطويل، وهو في ديوان طَرَفَة، وفيه: إذا قِيلَ: "مهلًا! قال حاجِزُه: قَدي". ينظر: طَرَفَةُ، **ديوان طرفة بن العبد**، تحقيق: مهدي مُحَمَّد ناصر الدين، (نشر دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، ص٢٨.

(٥) البيت من الرجز، وهو غير منسوب. ينظر: الفارسي، **الحجة**، ج٢، ص٢٠٤.

سيبويه بعد حديثه عن رب: "وأظنُّ قط كذلك؛ لأنَّها يعنى بها انقطاع الأمر أو الشيء، والقطُّ قطعٌ فكأنَّها من التضعيف"(٢).

فحينما ننسب إلى (قط) المسمى بها نعامل (قط) معاملة (رب) فأصلها: قط –بتشديد الطاء؛ حذفت الطاء الأولى الساكنة تخفيفا؛ فإذا نسب إلى المخففة وجب إزعاج العين المحذوفة، وإدغامها في نظيرتها، فيقال في النسب إلى(قط): (قَطِّيّ).

=

(١) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ج٥، ص١٤.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٤٥٣.

المبحث الرابع

النسب إلى مَا ذهب مِنْهُ مَوضِع الْلام

المطلب الأول: ما يجور فيه الأمران: رد اللام، وعدم ردها عند النسب:

ذكر سيبويه النسب إلى الثنائي المحذوف منه اللام تحت باب الإضافة إلى بنات الحرفين: فقال: "هذا باب الإضافة إلى بنات الحرفين، اعلم أن كل اسم على حرفين ذهبت لامه, ولم يردّ في تثنيته إلى الأصل ولا في الجمع بالتاء؛ كان أصله: فَعْل، أو فَعَل، أو فَعُل، فإنك فيه بالخيار؛ إن شئت تركته على بنائه قبل أن تضيف إليه، وإن شئت غيَّرته فرددت إليه ما حُذف منه"(١).

والمعنى: إن شئت تركته على بنائه، أو على ما هو عليه دون أن تردَّ اللام قبل أن تنسب إليها.

وعليه ففي النسب- يرد المحذوف أحيانًا، كما يحذف بعض الأصول أحيانًا أخرى، ففيه القوة على الحذف كما أن فيه القوة على الردِّ، قال سيبويه: "فجعلوا الإضافة تغير فترد كما تغير فتحذف، نحو ألف: حبلى، وياء: ربيعة وحنيفة، فلما كان ذلك من كلامهم غيَّروا بنات الحرفين التي حذفت لاماتهن بأن ردوا فيها ما حذف منها، وصرت في الرد وتركه على حاله بالخيار، كما صرت في حذف ألف حبلى وتركها بالخيار"(٢).

فالمتأمل في كلام سيبويه يجد أنه يستدل على كلامه في النسب إلى الثنائي المحذوف اللام بلفظة "حبلى" وهي مكونة من أربعة أحرف وفيها ألف التأنيث المقصورة، ففي النسب إليها نقول: "حُبْلِيّ" فنحذف الألف، أو نردّ الألف ونقلبها واوًا فنقول: "حُبْلوي", فنحن بالخيار بين أن نقول: "حُبْلي" و"حُبلوي"، قال ابن السراج: "الإضافة إلى كلِّ اسمٍ آخرهُ

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٣٥٧.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٣٥٧.

ألفٌ زائدةٌ لا ينونُ، وهوَ علَى أَربعةِ أَحرفٍ تقولُ في حُبْلَى: حُبلِيٌّ، ودِفلى: دِفلِيٌّ، وسِلَّى: سلِيٌّ. ومنهم مَنْ يقولُ: دِفلاوِيٌّ يفرقُ بينَها وبينَ التي هي من نفسِ الحرف فجعلتْ بمنزلةِ: حَمراويٌّ، وقالوا في دَهناد: دَهناوِيٌّ، وقالوا في دُنيا: دُنياوِيٌّ، وإِنْ شئتَ قلت: دُنيِيٌّ، ومنهم مَنْ يقولُ: حُبْلوِيٌّ فيجعلها بمنزلةِ ما هوَ من نفسِ الحرفِ"(١).

وقد وضح سيبويه أن رد اللام بسبب ضعف الأسماء الثنائية بسبب حذف اللام فقال: "وإنما صار تغيير بنات الحرفين الرد لأنَّها أسماء مجهولةٌ، لا يكون اسم على أقل من حرفين، فقويت الإضافة على ردِّ اللامات كما قويت على حذف ما هو من نفس الحرف حين كثر العدد، وذلك قولك: مرامي"(٢).

وقد ورد الحذف في مرامي لطول الكلمة؛ قال ابن الوراق: "فَإِذا كَانَ يسوغ الْحَذف فِي الرباعي لزم الْحَذف فِي الخماسي لطوله، وَذَلِكَ قَوْلك فِي مرامى: مرامي، وَفِي قبعثرى: قبعثري، وَفِي حبارى: حباري"(٣). ثم قال سيبويه: "فمن ذلك قولهم في دمٍ: دميٌّ، وفي يدٍ: يديٌّ، وإن شئت قلت: دمويٌّ ويدويٌّ، كما قالت العرب في غدٍ: غدويٌّ. كلُّ ذلك عربي"(٤).

وقد جاء سيبويه في قوله السابق بأمثلة للثنائي المحذوف اللام؛ فمن ذلك قولهم: في دمٍ: دَمِيّ، و"دم" محذوفة اللام، أصلها "دموٌ"، أو "دمي"، تقول: دَمِيّ دون أن ترد اللام المحذوفة، وفي "يدٍ" تقول: "يَدِيّ" دون أن ترد اللام المحذوفة، هذا أنت مخيّر فيه؛ أن تُبقي الصيغة على ما هي عليه مع حذف اللام فذلك صحيح، ثم أن تعيد اللام المحذوفة إلى هذا الاسم وذاك، فأنت مخير، وإن شئت قلت: "دموي" فرددت اللام المحذوفة، و"يدوي" فرددت اللام المحذوفة، كما قالت العرب في "غدٍ": "غدوي"، قال ابن الوراق: "وَاعْلَم أَن الأَصْل فِي

(١) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج٣، ص٧٤.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٣٥٨.

(٣) ابن الوراق، **علل النحو**، ص٥٣٨.

(٤) سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص٣٥٨.

هَـذَا الْبَـاب أَن تعْتَـبر الْأَسْمَـاء المنقوصـة الَّـتِي تقـع علـى حـرفين، نَحْـو: يَـد، وغـد، وَدم، وَمَـا أشبههَا، فَلَمَّا لم يرجع من الْحَرْف إِلَيْهِ المنقوص فِي تَثْنِيَة وَلَا جمع سَالم، فَأَنت مُخَيّر فِي النّسَب، إِن شِئْت رددت الْمَحْذُوف، وَإِن شِئْت لم ترد، وَإِنَّمَا يعْتَبر برد الْمَحْذُوف فِي التَّثْنِيَة وَالْجمع مَـا يسْـتَعْمل فِي الْكَـلَام دون مَـا يجـوز فِي الشّـعْر، تَقـول فِي دم: دمـوي، وَإِن شِـئْت دمـي، وَكَـذَلِكَ تَقـول فِي يَـد: يـدوي، وَإِن شِـئْت: يَـدي، وَفِي غَـد: غـدوي؛ لِأَن هَـذِه الْأَسْمَـاء لَا تسْتَعْمل فِي التَّثْنِيَة، تَقول: يدان، وَدَمَانِ، وغدان وَإِنَّمَا ترد المحذوفات مِنْهَا فِي الشعْر؛ قَالَ الشَّاعِر:

جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ الْيَقِينِ(١)

وَإِنَّمَا كَانَت النِّسْبَة دون الْمَحْذُوف لما بَيناهُ من كَثْرَة تَغْيِير الْمَنْسُوب، فَلَمَّا كَانَت النِّسْبَة تقوى على تَغْيِير الِاسْم، وَحذف مَا لَا يجوز حذفه فِي التَّثْنِيَة وَالْجمع السَّالِم، كَانَت أَيْضًا قَوِيَّة على رد الْمَحْذُوف، كَمَا قويت على حذف الْمَوْجُود، ليَكُون هَذَا إِذا رد فِي النِّسْبَة عوضًا مِمَّا يُوجِبهُ حذف يَاء النِّسْبَة، وَكَذَلِكَ صَار رد يَاء النِّسْبَة أقوى على رد الْمَحْذُوف من التَّثْنِيَة وَالْجمع السَّالِم، إِذْ كَانَت التَّثْنِيَة وَالْجمع السَّالِم إِنَّمَا طريقهما نَحْو علامتهما بِبِنَاء الِاسْم من غير تَغْيِير لصيغته(٢).

وعليه فإن الاسم الثنائي المحذوف اللام؛ إن كانت اللام ترد عند التثنية، أو جمعي التصحيح وجب ردها، وإن كانت لا ترد بالتصحيح أو التثنية فإنه يجوز لك أن تردها، ويجوز ألا تردها، ومثاله: دم، عندما تثنيها تقول: دمان، بدون رد اللام، وعندما تنسب إليها تقول:

(١) البيت من الوافر، وصدره: فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا، وقائله: المثقّب العبدي، **ملحق ديوانه**، تحقيق وتعليق: حسن كامل الصيرفي، (نشر معهد المخطوطات العربية، ط١، ١٩٧١م)، ص٢٨٣، واختلف في وزن دم: «فَعْل» بسكون العين، أو «فَعَل» بفتحها؟ قولان. ينظر: ابن عادل، عمر بن علي، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي مُحَمَّد معوض، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، ج١، ص٥٠٥.

(٢) ابن الوراق، **علل النحو**، ص: ٥٥٢، ٥٥٣.

دموي، ودمي؛ لأنها لا ترد في التثنية، وإذا لم ترد بالتثنية فإنه يجوز في النسب رد اللام أو عدم ردها. فلدينا "يدٌ" و"دمٌ", فلنا أن ننسب على ما هو عليه ونتناسى المحذوف منه، فنقول: "يدي ودمي"؛ لأننا قلنا في التثنية: "يدان" و"دمان"؛ فالتثنية تعيد اللفظ إلى ما كان عليه، لكن هنا لم نُعِدِ المحذوف منه، ونحن نحمل النسب على التثنية، فإذا ردت التثنية اللام المحذوفة رددنا، وإذا أبقت التثنية اللام المحذوفة أبقينا، فـ"يدان" و"دمان" يجوز فيهما "يَديّ" و"دَميّ" بعدم رد اللام المحذوفة؛ لأننا قلنا في التثنية: يدان ودمان، فلم تظهر اللام في التثنية، ونقول: "يدوي" و"دموي" برد المحذوف الذي هو اللام، فهذا كله محمول على ما ذكرته العرب في التثنية.

قال سيبويه: "فإن قال: فهلَّا قالوا: غدويٌّ، وإنَّما يدٌ وغدٌ، كلُّ واحد منهما فعلٌ، يستدل على ذلك بقول ناسٍ من العرب: آتيك غدوًا، يريدون غدًا؛ قال الشاعر:

وما الناسُ إلا كالديارِ وأَهْلُها بها يومَ حلَّوها وغَدْوًا بَلاقِعُ(١)

واستدل سيبويه بهذا البيت على أن أصله غَدْو، بإسكان الدال، وإذا نسب إلى الأصل فقيل: "غَدْوِيّ " لم تسلب الدال الحركة؛ لأن النسبة جرت على التحرك بعد الحذف، خلافًا للأخفش، فإنه زعم أن الحركة تحذف عند النسبة إلى الأصل، فيقول: غَدْوِيٌّ وَيَدْيِيٌّ، بإسكان دالهما، قال ابن جني في «شرح تصريف المازني»: "والقول قول سيبويه، ألا ترى أن

(١) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة. ينظر: ابن ربيعة، لبيد، **ديوانه**، اعتنى به: حمدو طمّاس، (نشر دار المعرفة، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، ص٥٦؛ سيبويه، **الكتاب** ج٣، ص٣٥٨. والغَدُ: أصله غَدْوٌ، حذفوا الواو بلا عوض. قال لبيد: وما الناسُ إلا كالديارِ وأهلِها * بها يومَ حَلُّوها وغَدْوًا بَلاقِعُ، فجاء به على أصله. والنسبة إليه غَدِيٌّ، وإن شئت غَدَوِيٌّ. والغدوة: ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس؛ يقال: أتيته غدوة غير مصروفة؛ لأنها معرفة مثل سحر، إلا أنها من الظروف المتمكنة. تقول: سير على فرسك غدوة وغدوة، وغدوة وغدوة. فما نون من هذا فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة، والجمع غدا. ويقال: آتيك غداة غد. والجمع: الغدوات مثل: قطاة وقطوات. وقولهم: إن لآتيه بالغَدايا والعَشايا، هو لازدواج الكلام كما قالوا: هنأني الطعام ومَرَأني، وإنَّما هو أَمْرَأني. والغُدُوُّ: نقيض الرواح. وقد غَدا يَغْدو. ينظر: الجوهري، **تاج اللغة وصحاح العربية**، ج٦، ص٢٤٤٤.

الشاعر لما رَدَّ الحرف المحذوف بَقَّى الحركةَ التي أحدثها الحذف بحالها قبل الرد في قوله: يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ، فتحريك الدال بعد رد الياء دلالة على صحة ما ذهب إليه سيبويه، قال أبو علي: فإن قيل: فما تصنع بغَدْوا في البيتين، فإنه يشهد لصحة قول الأخفش؟ فالجواب أن الذي قال: غَدْوا ليس من لغته أن يقول: غَدٌ، فيحذف، بل الذي يقول: غَدٌ غير الذي يقول: غدوا"(١).

وفي ضوء ما سبق يتبين أنَّ مذهب سيبويه وأكثر النَّحويين أنَّ المجبور إذا رُدَّت اللام إليه تُفْتَح عينه وإن كان أصله السكون، وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون، فتقول في (يَدٍ) و(دَمٍ) و(غَدٍ) و(حِرٍ) على مذهب الجمهور: يَدَوِيٌّ، وَدَمَوِيٌّ، وَغَدَوِيٌّ، وَحِرَحِيٌّ، كلها بفتح العين على مذهب سيبويه، سواءٌ كانت في الأصل مفتوحة أم ساكنة. وعلى مذهب الأخفش: يد .. يَدْيِيٌّ، بإسكان الدَّال، و(دَمْيِيٌّ) و(حِرْحِيٌّ) بالسكون؛ لأنَّ أصله العين في هذه الكلمات، والصحيح مذهب سيبويه، وبه ورد السماع، قالوا في (غَدٍ): غَدَوِيٌّ، (غَد) العين ساكنة، لكن لَمَّا نسبوا إليه قالوا: غَدَوِيٌّ، فدل على أنَّهم يُحَرِّكون العين.

المطلب الثاني: ما ترد فيه اللام:

أولًا: النسب إلى: (أب، أخ، حم، هن):

قال سيبويه: "باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرَّدّ وذلك قولك في أب: أبويٌّ، وفي أخٍ: أخويٌّ، وفي حمٍ: حمويٌّ، ولا يجوز إلا ذا، من قبل أنَّك ترد من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتهن إلى الأصل ما لا يخرج أصله في التثنية، ولا في الجمع بالتاء؛ فلما أخرجت التثنية الأصل لزم الإضافة أن تخرج الأصل، إذ كانت تقوى على الرد فيما لا يخرج لامه في تثنيته ولا في جمعه بالتاء، فإذا رد في الأضعف في شيءٍ كان في الأقوى أردَّ"(٢).

(١) ابن جني، **المنصف**، ص٦٤ ؛ الرضي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج ٤، ص٤٥٠.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٣٥٨.

وعليه فأخ أصله: أخو، وأبوٌ، وحمَوٌ. حذفت اللام فيه وذلك في قولك: أب وأخ وحمو، وذلك من قبل أنك ترد من بنات الحرفين، التي ذهبت لاماتهن إلى الأصل، ما لا يخرج أصله في التثنية ولا في الجمع بالتاء؛ أي: حينما نريد أن نثنّي أبًا أو أخًا أو حمًا؛ نقول: أبوان وأخوان وحموان، فقد ردت التثنية اللام المحذوفة، وصار هذا الرد في التثنية موجبًا لرد المحذوف، فقيل: أبوي وأخوي وحموي، فلما أخرجت التثنية الأصل لزم في الإضافة أن تخرج الأصل وهو رد المحذوف, فإذا كان لامًا رُدّ المحذوف، فالتثنية ردت هذا الأصل المحذوف فوجب أن يرد أيضًا في النسب؛ إذ كانت تقوى على الرد فيما لا يخرج لامه في تثنيته ولا في جمعه بالتاء، فإذا رد في الأضعف كان في الأقوى رد، أي: إنما وجب الرد –رد الذاهب– لأنَّا رأينا النسبة قد ترد الذاهب الذي لا يعود في التثنية، ففي "يد" نقول: "يدان", فالمحذوف لم يرد مع التثنية؛ لكننا لما جئنا بأخ وأب قلنا: أبوان وأخوان، ولم نقل: أبان ولا أخان، فلما كان الرد في الضعيف مقبولًا وجائزًا؛ كان الرد في الأقوى لازمًا، كقولك في يد: يدوي، وفي دم: دموي، وأنت تقول: يدان ودمان دون ردٍّ، فلما قويت النسبة –أي: قوي النسب– على رد ما لا ترده التثنية؛ صارت أقوى من التثنية في باب الرد, فلما ردت التثنية الحرف الزائد كانت النسبة أولى بذلك.

قال السيرافي: "اعلم أن كل ما كان على حرفين، والساقط منه لام "الفعل" وكانت اللام الساقطة ترجع في التثنية، والجمع بالألف والتاء، فإن النسبة إليه ترد الحرف الساقط لا يجوز غير ذلك، فأما ما يرجع في التثنية فقولك في أب: أبوان، وفي أخ: أخوان، وأما ما يرجع بالألف والتاء فقولك في سنة: سنوات، فإذا نسبت إلى أب أو أخ، أو سنة قلت: أبويّ، وأخويّ، وسنويّ لا يجوز غير ذلك، وإنما وجب رد الذاهب؛ لأنا رأينا النسبة قد ترد الذاهب الذي لا يعود في التثنية، كقولك في يد: يدويّ، وفي دم: دموي، وأنت تقول: يدان ودمان، فلما قويت النسبة على رد ما لا ترده التثنية صارت أقوى من التثنية في باب الرد، فلما ردت

التثنية الحرف الذاهب كانت النسبة أولى بذلك"[١].

ثم قال سيبويه: "واعلم أن من العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيت هَنَاكَ، ومررت بهنيك، ويقول: "هنوان" فيجريه مجرى الأب، فمن فعل ذا قال: "هنوات" يرده في التثنية والجمع بالتاء، وسنة وسنوات، وضعة –وهو نبت– ويقول: ضعوات، فإذا أضفت قلت: سنوي وهنوي"[٢].

وعليه فقول سيبويه: "اعلم أن من العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيت هناك، هو يريد هنا أن ينبهنا إلى أحد الأسماء الستة "هَن"، وهو ما يستقبح لإنسانٍ من ذكر أو أنثى، فهو يحمل "هن" على بقية الباب، فيقول: "هن" مثل "أب وأخ وحم", فإذا قلنا في أب وأخ وحم: أبوي وأخوي وحموي؛ قلنا في "هن": هنوي، فهو يحمل "هن" على بقية الباب، ويلحقه بأب وأخ، والعلة هي العلة ذاتها في أب وأخ ونحوهما، فكما قلنا في أب: أبوي، وفي أخ: أخوي، نقول في هن: هنوي؛ لأن العلة فيه كالعلة في أب وأخ، ومن جعل سنة من بنات الهاء قال: سنيهة، وقال: سنات، فهي بمنزلة شفة، تقول: شفهي وسنهي، وقال في عِضة: عضوي على قول الشاعر:

هذا طَرِيقٌ يَأْزِمُ المَآزِمَا وعِضَواتٌ تَقْطَعُ اللَّهازما[٣]

(١) السيرافي، **شرح الكتاب**، ج٤، ص: ١١٢، ١١٣.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٣٦٠.

(٣) البيت من الرجز، وهو منسوب لأبي مهدية، على جمع عضة على عضوات، فدل هذا على أنها محذوفة اللام، وأنها من ذوات الاعتلال. والعضوات: جمع عضة والعضة: من شجر الطلح، وهي ذات شوك، ويأزم: يعض، واللهازم: جمع لهزمة، وهي مضغة في أصل الحنك، والمآزم: جمع: المأزم. وهو المضيق بين جبلين، يريد أن المضايق بالنسبة إلى ضيقه لا تذكر، ويروى: تمشق بدلًا من "تقطع" وتمشق: تضرب، والمعنى: أنه طريق محفوف بالعضاه يؤذي من يمر فيه. واللهازم: جمع لهزمة. وهي عظم ناتئ في اللحي تحت الحنك. ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج٣، ص٣٢١ ؛ ابن عصفور، **الممتع الكبير في التصريف**، ص٣٩٧.

يقول: هذا الطريق بما حفّ به من العضاه –والعضاه: شجر به شوك شديد– يتأذى من سار فيه بما يناله من شوك يكاد يقطع اللهازم، وهي مضغة في أسفل الحنك، والمآزم جمع مأزم، وهو المضيق بين جبلين، فنسب إليه أنه يضيق المضائق، والعضة: شجرة من شجر الطلح، وهي ذات شوك، ويروى: "ذا عضوات تمشق"، والعضوات جمع عضة، والعِضَوات جمع عصا، وتمشق أي: تضرب، والشاهد في جمع عضة على عضوات، وهذا دليلٌ على أنها محذوفة اللام معتلة, فإذا نسب إليها قيل: "عضوي", ومن جعل المحذوف "هاء" لا "ياء" قال: "عضهي", وفي الجمع عضاه وعضوات بالواو، ومن العرب من يقول: عضيهةٌ، يجعلها من بنات الهاء بمنزلة شفة إذا قالوا ذلك[١].

ثانيًا: النسب إلى (أخت): قال سيبويه: "وإذا أضفت إلى أختٍ قلت: أخويٌّ، هكذا ينبغي له أن يكون على القياس، وهذا القياس قول الخليل، من قبل أنَّك لما جمعت بالتاء حذفت تاء التأنيث كما تحذف الهاء، وردت إلى الأصل. فالإضافة تحذفه كما تحذف الهاء، وأرده إلى الأصل"[٢].

قال أبو علي الفارسي: "التاء التي في أُخْتٍ وإن كانت للإلحاق بفَعْلٍ فقد أجري مجرى ما هو لغير الإلحاق، فصار التأنيث أغلب عليه من الإلحاق إذ حذفت في الجمع بالتاء كما حذف ما ليس للإلحاق نحو: عِضَة وعَضَواتٍ"[٣]. وعليه فإذا أضفت إلى "أخت" –إذا نسبنا إلى أخ، قلنا: أخوي– والتاء فيها ليست للتأنيث ولكنها مشبّهة للتأنيث، وإذا أضفت –أي: نسبت– إلى أخت قلت: "أخوي", هكذا ينبغي له أن يكون على القياس.

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٣٦٠.

(٢) سيبويه، **الكتاب** ج٣، ص٣٦٠.

(٣) الفارسيّ، أبو علي، **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي،(ط ١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، ج ٣، ص١٨٤.

فالقياس يقول: إن أخت مثل أخ في النسب، فتقول في النسب إلى أخ وإلى أخت: "أخوي" فيهما معًا، هذا القياس، وهو قول الخليل، من قبل أنك لما جمعت بالتاء حذفت تاء التأنيث، نحن قلنا: إنها ليست تاء تأنيث، ولكنها مشبهة للتاء كما تحذف الهاء، وردت إلى الأصل؛ فالإضافة تحذفه كما تحذف الهاء، وهي أرد له في الأصل، أخو في أخت وأخ، وهو وجود الواو المحذوفة في موضع اللام، وسمعنا من العرب من يقول في جمع "هنت": "هنوات", ولنا أن نفرق بين "هنت" هنا و"هن" في الأسماء الخمسة؛ لأن "هنت" هذه هي "هِنَةٌ"؛ قال الشاعر:

أرَى ابنَ نِزارٍ قَدْ جَفانِي ورَابَنِي عَلى هَنَواتٍ كُلُّها مُتَتابِعُ[1]

و"الهنوات" كناية عن الأفعال القبيحة التي يستقبح ذكرها، ويروى "متتايع" وهي بمعنى متتابع، قال ابن سيده: "وَقَالُوا: هَنْتٌ، فجعلوه بِمَنْزِلَة بنت وَأُخْت وتصغيرها هُنَيَّةٌ وهُنَيْهَةٌ؛ فَهُنَيَّة على الْقيَاس، وهُنَيْهَة على إِبْدَال الْهَاء من الْيَاء فِي هُنَيْة، وَالْيَاء فِي هُنَيَّة بدل من الْوَاو فِي هُنَيْوة، وَالْجمع هَناتٌ على اللَّفْظ، وهَنَواتٌ على الأَصْل، قَالَ ابْن جني: أما هَنْتٌ فَيدل على أَن التَّاء فِيهَا بدل من الْوَاو قَوْلهم: هَنَواتٌ"[2]. قال سيبويه: "فهي بمنزلة أخت، وأما يونس فيقول: أختي، وليس ذلك بقياس"[3]. ويفهم من كلام سيبويه: أن يونس يقول: أختي بالحفاظ على التاء، وليس ذلك بقياس. هذا ما ذكره سيبويه في (كتابه).

ثالثًا: النسب إلى (سنةٌ، وضعة)[4]: قال سيبويه: "واعلم أنَّ من العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيت هناك، ومررت بهنيك، ويقول: هنوان، فيجريه مجرى الأب. فمن فعل ذا قال:

(١) البيت من الطويل، وهو غير منسوب. ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٣٦١ ؛ المبرد، **المقتضب**، ج٢، ص٢٧٠.

(٢) ابن سيده، علي بن إسماعيل، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، ج٤، ص٤٢٦.

(٣) سيبويه، **الكتاب** ج٣، ص٣٦١.

(٤) الضَّعْوَةُ: شَجَرٌ تكون بالبادية، والضَّعة أيضًا بحذف الواو، ويجمع ضَعَوات. ينظر: الخليل، **العين**، تحقيق: د/ مهدي المخزومي، ود/ إبراهيم السامرائي، (نشر دار ومكتبة الهلال)، ج٢، ص١٩٥.

هنواتٌ، يردُّه في التثنية والجمع بالتاء، وسنةٌ وسنوات، وضعة وهو نبتٌ ويقول: ضعواتٌ، فإذا أضفت قلت: سنويٌّ وهنويٌّ"(١).

وقال ابن السراج: "وأَمَّا ما لا يجوزُ فيه إلا الردُّ مِنْ بناتِ الحرفينِ فنحو: أَبٍ وأَخٍ تقولُ في أَبٍ: أَبوِيٌّ، وفي أخٍ: أَخوِيٌّ، وفي حَمٍ: حَمَوِيٌّ؛ لأَنَّ هذه تظهرُ في الإضافةِ والتثنيةِ والجمعِ تقولُ: أَبو زيدٍ، وأَخو عمروٍ، وحَمو بكرٍ، وتُثني فتقولُ: أَبوانِ، ومَنْ يقولُ: هَنوكَ مثلُ "أَبوكَ" يقولَ: هَنويٌّ، ومَنْ قالَ: وضَعَةٌ وهو نبتٌ ضَعَواتٌ قالَ: ضَعَويٌّ، ومَنْ جعلَ سنةً مِنْ سانهت يقولُ: سَنَهيٌّ، ومنهم من يقولُ: في عِضَةٍ ويقولُ: عَضَوِيٌّ"(٢). وعليه فإذا كانت اللام قد ردت في تثنية، أو جمع، أو جمع تصحيح الألف والتاء، أو في الإضافة، ذلك كما في بعض الأسماء الستة؛ وهي: أب وأخ وحم وهن، وكذا نحمل على هذه ضعة وسنة.

فنقول في النسب إليها جميعًا: "أَبَويّ" برد الواو، و"أخوي"، و"حموي"، و"هنوي"، وحمل عليها سيبويه بعض الألفاظ كما في "ضَعَة" ضعوات, فنقول: ضعوي، وفي سنة: سنوات وسنهات, فنقول: "سنوي" و"سنهي", وفي هنة: هنوات؛ فنقول: "هنوي"، وفي عضة: عضوات، وعُضَيْهة؛ فنقول: "عِضَهِيّ" و"عضوي"، ومثلها: شفوي وشفهي، ثم لفظة أخت حُمِلَتْ في النسب على أخ بعد حذف التاء؛ لأنهما من أصل واحد. فيجب ربط المحذوف في النسب؛ لأن النسب يزاد له في موضع ما لم يكن في الأصل؛ لأننا نرد في النسب في موضع ما لم يكن فيه حرف محذوف ولا شيء, فإذا كان أصلًا؛ فالرد ألزم لأن نفعل ذلك فنقول في أخٍ، وأبٍ، وحمٍ، وهنٍ: "أبوي" و"أخوي" إلى آخره.

رابعًا: النسب إلى ("ذور، و"ذا"، و"فم"):

(١) سيبويه، **الكتاب** ج٣، ص٣٦٠.

(٢) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج ٣، ص ٧٦، ٧٧.

١- "ذو"، و"ذا": قال سيبويه: "وأما الإضافة إلى رجل اسمه ذو مالٍ فإنَّك تقول: ذوويٌّ، كأنَّك أضفت إلى ذوًا. وكذلك فعل به حين أفرد وجعل اسمًا، ردَّ إلى أصله؛ لأنَّ أصله فعل، يدلك على ذلك قولهم: ذواتا، فإن أردت أن تضيف فكأنك أضفت إلى مفرد لم يكن مضافًا قط، فافعل به فعلك به إذا كان اسمًا غير مضاف"(١).

وقد فسر السيرافي كلام سيبويه فقال: "وإذا نسبت إلى رجل اسمه ذو مال قلت: ذوويّ. ترد الذاهب؛ لأن "ذو" اسم على حرفين، الثاني من حروف المد واللين، ولا يقوم بنفسه مفردًا، فرددنا الذاهب، وعين الفعل منه واو مفتوحة، فتقول: ذوو، ووزنه فعل، والدليل على ذلك قوله: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾(٢)، وكذلك إذا نسبت إلى ذات مال؛ لأنك تحذف تاء التأنيث فيستوي الذكر والأنثى، وإذا أضفت إلى رجل اسمه "فوزيد"، فكأنك إنما تضيف إلى فم فتكون نسبته، كالنسبة إلى "فم" وقد مضى نحو ذلك(٣).

قال أبو علي: "قال أبو علي: الواو التي قبل ياء النسب في ذوويّ منقلبة عن لام الفعل التي في قولك: "ذَواتا أفْنانٍ" وسقوط اللام في الواحد كسقوطها من أخٍ في حال الإفراد، ورجوعها في التثنية كرجوعها في الأخ مثنى"(٤). وعليه فالنسب إلى "ذو" و"ذا" يكون برد المحذوف في الأصل، وذلك أولى مما ليس فيه حذف، فـ"ذو" و"ذات" يجب رد اللام فيهما؛ لأن عينهما معتلة, وردت في التثنية، فإذا كانت الذات بمعنى الصاحبة، نقول: ذووي؛ لأننا نسبنا إلى ذو، وإن كانت بمعنى الاسمية كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾(٥), أي: ببواطنها وخفياتها، وقد صار استعمالها بمعنى نفس الشيء؛ فلذا صحَّ أن يقال: عيب ذاتي، بمعنى: جِبِلّيّ وخلقي, الآن ذو وذا، ومثلها ذو مال، وذو عقل، وذو فهم، وذو كذا؛ أي:

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٣٦٦.

(٢) سورة الرحمن: ٤٨.

(٣) السيرافي، **شرح الكتاب**، ج٤، ص ١١٨.

(٤) الفارسي، **التعليقة على كتاب سيبويه**، ج٣، ص١٧٤.

(٥) سورة آل عمران من الآية ١١٩.

صاحب كذا، فنحن حينما نسبنا إلى "ذو" ضعفنا الواو، فقلنا فيه: "ذووي"، وحينما نسبنا إلى ذات الشيء قلنا: ذاتي ولم نقل: "ذووي", فذات ليست "ذو" ملحقة بها تاء، وإنما هي نفس الشيء؛ فلذا صح أن يقال: عيب ذاتي, يقال: واحد ذاتي بمعنى: جِبِلِّي، ولذا فإننا ننسب إلى ذو فنقول: "ذووي", وأما "ذات" فنقول: ذاتي؛ لأننا أردنا نفس الشيء، ولا نقول: ذوتي، وهذا ما ذكره الفيومي حيث قال في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ والمعنى: عليم بنفس الصدور؛ أي ببواطنها وخفياتها. وقد صار استعمالها بمعنى نفس الشيء عرفًا مشهورًا حتى قال الناس: ذات متميزة وذات محدثة، ونسبوا إليها على لفظها من غير تغيير فقالوا: عيب ذاتي بمعنى جبلي وخلقي"(١).

وذهب إلى هذا المحدثون في «معجم التصويب اللغوي» فقيل: "شاع في العصر الحديث النسب إلى كلمة «ذات» على لفظها، باعتبار أن التاء ثابتة، وللفرق في النسب بينها وبين «ذو». وقد أجاز بعض القدماء إبقاء التاء في النسب فيما تاؤه لازمة، وذكر المصباح في (ذوي) أن استعمال «ذات» بمعنى نفس الشيء قد صار عرفًا مشهورًا، حتى قالوا: ذات متميزة، ونسبوا إليها على لفظها فقالوا: عيب ذاتيّ. وفي العصر الحديث أقر مجمع اللغة المصري صواب هذا النسب، وأوردته المعاجم الحديثة كالأساسي والمنجد"(٢).

٢– فم(٣): **أما "فم"** وهو من الأسماء الستة, فقال سيبويه: "وأمَّا فم فقد ذهب من أصله حرفان؛ لأنه كان أصله فوهٌ، فأبدلوا الميم مكان الواو، ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم،

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٣٦٦.

(٢) عمر، د/ أحمد مختار، **معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي**، (القاهرة: عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)، ج١، ص٣٨٣.

(٣) الفم أصله فوه، نقصت منه الهاء، فلم تحتمل الواو الإعراب لسكونها، فعوض منها الميم. فإذا صغَّرت أو جمعت رددته إلى أصله وقلت: فُوَيْهٌ وأفْواهٌ، ولا يقال: أفْماء. فإذا نسبت إليه قلت: فَمِيٌّ وإن شئت فموي، تجمع بين العوض وبين الحرف الذي عوِّض منه، كما قالوا في التثنية: فَمَوانِ. وإنما أجازوا ذلك لأن هناك حرفًا آخر. ينظر: الجوهري، **تاج اللغة وصحاح العربية**، ج٥، ص٢٠٠٤.

فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم دمٍ، ثبتت في الاسم في تصرفه في الجر والنصب، والإضافة والتثنية. فمن ترك دم على حاله إذا أضاف، ترك فمٌ على حاله، ومن ردَّ إلى دمٍ اللام ردَّ إلى فمٍ العين فجعلها مكان اللام، كما جعلوا الميم مكان العين في فمٍ. قال الشاعر –وهو الفرزدق–:

هُما نَفَثا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما على النّابِحِ العاوِي أَشَدّ رجامِ(١)

وقالوا: فموان، فإنما ترد في الإضافة كما ترد في التثنية وفي الجمع بالتاء، وتبني الاسم كما تثنّي به، إلا أن الإضافة أقوى على الردّ. فإن قال: فمان فهو بالخيار، إن شاء قال: فمويٌّ، وإن شاء قال: فميٌّ. ومن قال: فموان قال: فمويٌّ على كل حال"(٢).

قال السيرافي في «شرح كلام سيبويه»: (فم) وأصله فوه؛ لأن جمعه أفواه فإن سيبويه أجاز فيه "فميّ" و"فمويّ"، وقال: ومن قال في التثنية: فمان جاز أن يقول: فميّ، وفمويّ كما يقال في دم: دميّ ودمويّ، ومن قال: فموان، فلا يجوز إلا فمويّ، كما يقول في أخ: أخويّ من حيث قال: أخوان. وكان أبو العباس المبرد يقول: من لم يقل فميّ فحقه أن يرده إلى الأصل، والأصل: فوه، فيقولون: فوهيّ. وإنما ذهب سيبويه في فمويّ إلى قول الشاعر السابق، فلما رد الواو في التثنية وجب ردها النسبة، فإن قال قائل: ولم رد الشاعر الواو في التثنية، والميم بدل منها، وإنما يرد ما ذهب والواو كأنها موجودة في الكلمة لوجود بدلها، قيل له لا ينكر في الضرورة مثل ذلك؛ لأنه ربما زيد على الكلمة حرف من لفظ ما هو موجود

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق. ينظر: الفرزدق، **ديوانه**، شرحه الأستاذ/ علي فاعور، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٧م)، ص٥٤٠، والشاهد في تثنية (فموين) برد الواو، وجعلها في موضع لام الفعل، وألبنا: سقيا اللبن. يريد أن إبليس وابنه سقيا كل غلام من الشعراء هجاء، وكلامًا قبيحًا خبيثًا، وألقيا من فمويهما في فم الفرزدق على كل من هجاه مراجمةً شديدة ومكافئة، والنابح: الذي يتعرض لسبه وهجائه. ينظر: السيرافي، يوسف بن أبي سعيد، **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق د/ مُحَمَّد علي الريح هاشم، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م)، ج٢، ص٢٣٤.

(٢) الفيومي، أحمد بن مُحَمَّد، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، (بيروت: المكتبة العلمية)، ج١، ص٢١١.

فيه كقولهم: قطنّ، وخينّ، فكيف من لفظ ما قد غيّر، ويجوز أن يكون لما كان الساقط من بنات الحرفين إذا كان أخيرًا فالأغلب أن يكون واوًا، ردّ واوًا؛ لأنه رأى فمًا على حرفين، وقال بعضهم: إن الميم بدل من الهاء، وإن الساقط من فم هو الواو فلذلك ردها"(١).

وقال أبو علي الفارسي: "قال أبو علي: قوله: فَمَوَيْهما. الميم بدل من الواو؛ لأنهما جميعًا من الشَّفَة، والواو بدل من الهاء، فخفاء الواو للينها، ولأن الميم خفيَّة مثلها، ألا ترى أن النحويين يستقبحون: عَلَيْهي مالٌ، لخفاء الهاء، ومن قال: (فَمانِ)، قال في النسب: فَمِيٌّ، وله أن يقول: فَمَوِيّ كما كان له في يَدٍ يَدَوِيٌّ، ومن قال: فَموانِ لم يجُز له أن يقول إلا فَمَوِيّ، كما أنه ليس له أن يقول في ابنٍ وأخْتٍ إلا: بَنَوِيٌّ وأخَوِيٌّ، فيرد اللام من أجل الزّيادة إذ كان له الرد فيما لا زيادة فيه، وهذا قياس صحيح"(٢).

وقال المبرد: "إن لم تقل: "فَمِيّ", فالحق أن ترده إلى أصله وتقول: فوهي"(٣), فالمبرد يحذف الميم، ويرد الفم إلى أصله، وذلك من "فَوَه"، وهذا ما ورد في «شرح الشافية»، أما في «المقتضب» فقال المبرد: "فَأَما قَوْله: (فمويهما) فَإِنَّهُ جعل الْوَاو بَدَلًا من الْهَاء لخفائها للين وَأَن الْهَاء خُفْيَة فَمن قَالَ: (فمان) قَالَ في النّسَب: فمي، وفموي، وَمن قَالَ (فموان) يجز في النّسَب إِلَّا فموي"(٤).

وعليه فكلمة (فم) ذهب من أصله حرفان؛ فأبدلوا الميم من الواو؛ ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم، فصارت الميم بمنزلة العين كميم "دم", إذًا: فم ميمه أشبهت ميم دم وثبتت في تصرفه؛ فنسب إليه كما هو, إذًا: نحن بالخيار، إن شئنا قلنا: "فموي" كما قالوا: "فموان", ومن قال: "فمي" قال: "فمان", فأبقى على الميم التي هي بدل من الواو والهاء؛ لأن أصله "فَوَهٌ", فلما حذفوا الواو والهاء قالوا: "فم", ثم في التثنية قالوا: "فمان", فلم يعيدوا المحذوف, وقالوا أيضًا: "فموان" فأعادوا الواو، وأبقوا على الميم في كليهما.

(١) السيرافي، **شرح الكتاب**، ج٤، ص: ١١٧، ١١٨.

(٢) الفارسي، **التعليقة على كتاب سيبويه**، ج٣، ص١٩٤.

(٣) الرضي، **شرح الرضي على الشافية**، ج٢، ص٦٦.

(٤) المبرد، **المقتضب**، ج٣، ص: ١٥٨، ١٥٩.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيد البشر سيدنا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه ومن اتبع سنته إلى يوم الدين. **وبعد،** فبعون من الله وتوفيقه قد انتهيت من دراستي: **النسب إلى المفردات (الثنائيات نموذجًا)**، وقد توصلت فيها إلى النتائج التالية:

١- كشفت الدراسة عن: بعض الأبنية والأوزان الصرفية واللغوية التي تضمنتها من خلال النسب إلى المفردات ثنائية الوضع.

٢- بيان التغييرات التي تحدث للكلمة عند النسب: ومنها: الذي يطرأ عليها لإفادة معانٍ محدَّدة كالتّثنية والجمع والتّصغير والنسب، وتغيير الكلمة عن أصل وضعها لغرض غير دلالي كالحذف والزيادة والإبدال، وأخذ المشتقّات السبعة عشر منها، وهي الفعل المجرَّد في مختلف صيغه ماضيًا أو مضارعًا أو أمرًا، ومنه تشتق المزيدات أفعالًا ومصادرَ.

٣- بيان ما يحدث في النسب من تغييرات، وهي: اللفظية، والمعنوية والحكمية.

٤- أكدت الدراسة أن مصطلح كلمة "صرْف" لم يُستعمل إلا بداية من القرن الخامس في عنوان كتاب لعبد القاهر الجرجاني عنوانه: «المفتاح في الصّرف»، وقد اتّخذه مرادفًا لمصطلح "التّصريف".

٥- معرفة كيفية النسب إلى ما كان أصل وضعه على حرفين.

وأخيرا ... أرجو من الله عز وجل أن أكون قد وفقت فيما توصلت إليه في هذه الدراسة، وصل اللهم على سيدنا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

التوصيات:

في ضوء هذه الدراسة يرى الباحث طرح التوصيات الآتية:

١- الاستفادة من الدراسات اللغوية والصرفية، والتعرف على أهمية دراسة علم الصرف وتعلقه ببنية الكلمة.

٢- دعوة العلماء والمتخصصين إلى لفت انتباه دارسي علوم اللغة العربية إلى أهمية دراسة علم الصرف، باعتباره من العلوم المهمة في لغتنا العربية.

٣- الاستفادة من الأغراض التي يؤديها كل فن من فنون اللغة العربية.

ثبت المصادر والمراجع

مرجع العربية الأول: القرآن الكريم:

١- ابن السراج، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، نشر مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.

٢- ابن الوراق، (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م)، **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم مُحَمَّد الدرويش، (الطبعة الأولى)، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.

٣- ابن إياز البغدادي، (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، **شرح تصريف ابن مالك**، تحقيق ودراسة د/ مُحَمَّد السيد متولي البغدادي، (الطبعة الأولى) نشر: مطبعة الأمانة.

٤- ابن جني، (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، **سر صناعة الإعراب**، (الطبعة الأولى)، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥- ابن جني، (١٩٥٤م)، **المنصف**، (الطبعة الأولى)، نشر: دار إحياء التراث القديم.

٦- ابن جني، **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، نشر: دار الكتب الثقافية، الكويت.

٧- ابن زكريا، أحمد بن فارس، (١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، نشر: دار الفكر.

٨- ابن سيده، (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (الطبعة الأولى)، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

٩- ابن عادل، (١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي مُحَمَّد معوض، (الطبعة الأولى)، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٠- ابن عصفور، (١٩٩٦م)، **الممتع الكبير في التصريف**، (الطبعة الأولى)، نشر: مكتبة لبنان.

١١- ابن مالك الطائي، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، (الطبعة الأولى)، نشر: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة.

١٢- ابن منظور، (١٤١٤هـ)، **لسان العرب**، (الطبعة الثالثة)، نشر: دار صادر، بيروت.
١٣- ابن يعيش، **شرح المفصل**، نشر: عالم الكتب، بيروت.
١٤. أحمد مختار عمر، (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)، **معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي**، (الطبعة الأولى)، نشر: عالم الكتب، القاهرة.
١٥- الأزهري، (٢٠٠١م)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: مُحَمَّد عوض مرعب، (الطبعة الأولى)، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٦- الإستراباذي، رضي الدين، (١٣٩٥هـ/١٩٧٥م)، **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق وتصحيح وتعليق أ.د/ يوسف حسن عمر، نشر: جامعة قار يونس، ليبيا.
١٧- الإستراباذي، رضي الدين، (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق/ مُحَمَّد نور الحسن، ومُحَمَّد الزفزاف، ومُحَمَّد محي عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٨- الأنباري، أبو البركات، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، تحقيق: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد (الطبعة الأولى)، بيروت: نشر المكتبة العصرية.
١٩- الباقولي، (١٤٢١هـ/٢٠٠١م)، **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات**، دراسة وتحقيق د/ عبد القادر عبد الرحمن السعدي، (الطبعة الأولى)، نشر: دار عمار، الأردن.
٢٠- الجامي، نور الدين عبد الرحمن، (٢٠٠٩م)، **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب**، (الطبعة الأولى)، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
٢١- الجرجاني، أبو بكر، (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، **المفتاح في الصرف**، تحقيق د/ علي توفيق الحَمَد، (الطبعة الأولى)، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢٢- الجوهري، (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، **تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (الطبعة الرابعة). نشر: دار العلم للملايين، بيروت.
٢٣- الخليل، **العين**، تحقيق: د/ مهدي المخزومي، ود/ إبراهيم السامرائي، نشر: دار ومكتبة الهلال.

٢٤- الدارمي، (١٤١٢هـ/٢٠٠٠م)، **سنن الدارمي**، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، (الطبعة الأولى)، نشر دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.

٢٥- السَّراج، مُحَمَّد علي، (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، **اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب: النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل**، (الطبعة الأولى)، نشر: دار الفكر، دمشق.

٢٦- السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: د/ أحمد مُحَمَّد الخراط، نشر: دار القلم، دمشق.

٢٧- سيبويه، (١٤١١هـ/١٩٩١م)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، (الطبعة الأولى)، نشر: دار الجيل، بيروت.

٢٨- السيرافي، (١٣٩٤هـ/١٩٧٤م)، **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق د/ مُحَمَّد علي الريح هاشم، نشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

٢٩- السيرافي، (٢٠٠٨م)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، (الطبعة الأولى)، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٠- السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، نشر: المكتبة التوفيقية، مصر.

٣١- الشيخ/ خالد الأزهري، (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، **التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، (الطبعة الأولى). نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٢- الطحاوي، (١٤١٥هـ)، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: شعيب الأرناءوط، (الطبعة الأولى)، نشر: مؤسسة الرسالة.

٣٣- طرفة، (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، **ديوان طرفة بن العبد**، تحقيق: مهدي مُحَمَّد ناصر الدين، (الطبعة الثالثة)، نشر: دار الكتب العلمية.

٣٤- عامر، (١٩٩٧م)، **ديوان عامر بن الطفيل**، تحقيق د/ هدى جنهويتشي، (الطبعة الأولى)، نشر مؤسسة الرسالة.

٣٥- العبدي، (١٩٧١م)، **ديوان المثقّب**، تحقيق وتعليق: حسن كامل الصيرفي، (الطبعة

الأولى)، نشر: معهد المخطوطات العربية.
٣٦- العكبري، (١٤١٦هـ/١٩٩٥م)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق د/ عبد الإله النبهان، (الطبعة الأولى)، نشر: دار الفكر، دمشق.
٣٧- الفارسي، أبو علي، (١٤٠١هـ/١٩٨١م)، **التكملة**، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود، (الطبعة الأولى)، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض.
٣٨- الفارسي، أبو علي، (١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي، (الطبعة الأولى).
٣٩- الفارسي، أبو علي، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق/ بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، (الطبعة الثانية)، نشر: دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت.
٤٠- الفرزدق، (١٩٨٧م)، **ديوان الفرزدق**، شرحه الأستاذ/ علي فاعور، (الطبعة الأولى)، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
٤١- الفيروزآبادي، **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، تحقيق: مُحَمَّد علي النجار، نشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.
٤٢- الفيومي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، نشر: المكتبة العلمية، بيروت.
٤٣- لبيد، (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، **ديوان لبيد بن ربيعة**، اعتنى به: حمدو طمّاس، (الطبعة الأولى)، نشر: دار المعرفة.
٤٤- المبرد، **المقتضب**، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
٤٥- المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، والأستاذ/ مُحَمَّد نديم فاضل، (الطبعة الأولى)، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٤٦- المرادي، (١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، (الطبعة الأولى)، نشر: دار الفكر العربي.
٤٧- المرادي، (١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م)، **شرح التسهيل**، تحقيق د/ ناصر حسين علي، (الطبعة الأولى)، نشر: دار سعد الدين بدمشق.